ميزانية البعثات العلمية خلال المدة (1922–1958)

نسرين نعمة عبد الأمير الحسناوي
جامعة كربلاء/ كلية التربية للعلوم الإنسانية

أ.م.د. فلاح حسن كزار
جامعة كربلاء/ كلية التربية للعلوم الإنسانية

الملخص:

يتطرق هذا البحث إلى ميزانية البعثات العلمية العراقية خلال الفترة (1922–1958)، وذلك لما لها من أهمية في تسيير حركة البعثات العلمية إلى الخارج، وفي كشف ما يتم صرفه على هذه البعثات ورصد المبالغ اللازمة لها، مما أدى الى تطور في عمل الحكومة العراقية من أجل تخصيص المبالغ المالية الكافية لسد نفقات وزاراتها وزيادة ما يتم تخصيصه، وخاصة أن وزارة المعارف هي من الوزارات التي لا تنتج وانما تستهلك وتعتمد بالدرجة الأساس على ما يتم تخصيصه لها من مبالغ مالية لسد نفقاتها.

Abstract

This Research Deals With The Budget of The Iraqi Scientific Missions During The Period (1922–1958), And This is of Importance in Managing The Movement of Scientific Missions Abroad, And in Revealing What is Spent on These Funds and Allocating The Amounts Necessary for Them, Which led to A development in The Work of The Iraqi Government. In order to Allocating Sufficient Amounts to Meet The expenses of its Ministries and Increasing What is Allocated, Especially Since The Ministry of Education is one The Ministries That Produces but consumes and Relies Primarily on The Financial Sums Allocated to it to Meet its Expenses.

كلمات مفتاحية: ميزانية المعارف، ميزانية البعثات العلمية، وزارة المالية.

المقدمة

جاء هذا البحث ليسلط الضوء على ميزانية البعثات العلمية العراقية، وما يتم تخصيصه لهذه البعثات خلال الفترة (1922–1958)، إذ من خلالها شهدت ميزانية وزارة المعارف إضافة قسم جديد إلى اقسامها السابقة هو البعثات، إذ أصبح لزاماً على وزارة المعارف تخصيص مبالغ مالية لهذا القسم، ومن خلال هذه التخصيصات تم معرفة ما يصرف على طلاب البعثات العلمية في الخارج، إذ من دون ذلك لأيمكن معرفة إذ كان هناك عجز أو وفرة مالية.

اقتضت طبيعة البحث تقسيمه إلى مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة، جاءت المقدمة لتوضح الأسباب التي دفعت الباحثين لاختيار هذا الموضوع، إما المبحث الأول والذي جاء تحت عنوان [ميزانية البعثات العلمية خلال الفترة (1922–1932)]، فقد تضمن كيف كانت آلية الصرف تتم على طلاب البعثات العلمية، وما إن كانت هذه التخصيصات كافية للطلاب، وكذلك كيف تم توزيع المبالغ المالية بحسب قرب وبعد البلد المبتعث اليه عن المملكة العراقية، إما المبحث الثاني والذي تضمن عنوان [ميزانية البعثات العلمية خلال الفترة (1933–1945)]، تطرقنا فيه إلى كيف تم وضع تخصيصات مالية من قبل وزارة المعارف لسد نفقات البعثات العلمية من خلال وضع ميزانية خاصة بالبعثات العلمية، وكذلك قيام بعض الوزارات بتحمل تكاليف بعثات طلبتها إذا ما قامت هي بإرسال هذه البعثات، إما من تختاره وزارة المعارف للبعثة فأنها الزمت بتحمل نفقات بعثته المالية، فيما تضمن المبحث الثالث عنوان [ميزانية البعثات العلمية خلال الفترة (1946–1958)]، وجاء هذا المبحث ليبين كيف زادت مخصصات البعثات العلمية نسبة إلى زيادة عدد طلاب البعثات، وكيف واجهت الدولة ذلك من خلال زيادة مخصصات البعثات العلمية، أما الخاتمة فقد جاءت لتوضح عدداً من الاستنتاجات التي توصل لها الباحثان.

تمت كتابة البحث وفق منهج البحث العلمي التاريخي التحليلي: القائم على ذكر الاحداث التاريخية ومن ثم تحليلها لمعرفة الأسباب والنتائج التي ساهمت بصنعها، فضلاً عن استخدام المنهج الاحصائي: الذي اعتمد في دراسة وتحليل الاحصائيات والأرقام الواردة في البحث، كما واعتمد البحث على عدداً من المصادر العلمية الرصينة ويأتي في مقدمتها الوثائق العراقية المنشورة وغير المنشورة المحفوظة في دار الكتب والوثائق، لاسيما ملفات البلاط الملكي، وتقارير سير المعارف الصادرة خلال تلك الفترة، ومحاضر جلسات مجلس النواب، فضلاً عن مجموعة من وثائق وزارة المالية وغيرها من الوثائق الأخرى، كما اعتمد البحث ايضاً على مصادر أخرى، منها مؤلفات السيد عبد الرزاق الحسني الموسومة ب(تاريخ العراق السياسي، ج3)، و (تاريخ الوزارات العراقية في الحكم الملكي، ج 7، و ج 10)، ومؤلف السيد عبد الرزاق الهلالي الموسوم ب(تاريخ التعليم في العراق في عهد الاحتلال البريطاني 1921–1932)، فضلاً عن كتب ومصادر أخرى.

المبحث الأول: ميزانية البعثات العلمية للفترة (1922–1932):

أستلزم تطور العمل الإداري للحكومة العراقية تخصيص المبالغ المالية الكافية لسد نفقات وزاراتها والسعي لزيادتها، لاسيما إذ ما علمنا بان الوزارات اعتمدت بالدرجة الأساس على ما خصصته الدولة من أموال، وعليه أصبحت وزارة المالية هي الجهة الرسمية المخولة في تخصيص تلك الأموال.

تأسست وزارة المالية العراقية عام 1921، وكانت هناك العديد من المهام الملقاة على عاتقها، وكان من أبرز تلك المهام قيامها بوضع ارصدة ميزانيات الدولة العامة[1]، وبناءً على ذلك تضع ارصدة تخمينية كإيرادات ومصروفات كل عام، لاسيما وضع الاعتمادات المالية اللازمة لكل وزارة[2]، وبدءاً من عام 1925 أي مع إقرار الدستور العراقي وبداية الحياة النيابية، الزم الدستور العراقي وزارة المالية بعرض الميزانية العامة للدولة على

مجلس الأمة (مجلسي الاعيان والنواب) ليتم اقراراها وإصدار القوانين الخاصة بها[3]، إذ حدد القانون لكل سنة تخمين المصروفات على أساس المدخولات المالية المتوقع الحصول عليها خلال السنة المالية[4].

تبدأ السنة المالية في الأول من نيسان وتنتهي في 31 من أذار من السنة التي تليها، باستثناء بعض السنوات التي سنت فيها قوانين ميزانيات مؤقتة لشهرين أو أكثر لحين صدور قانون بالميزانية العامة للدولة لتلك السنة، إن دراسة متأنية لميزانيات وزارة المعارف في تلك المدة التاريخية تعكس الحالة الحقيقية لتطور عملها سلباً وإيجاباً، إذ عن طريق ذلك نلاحظ تفاصيل ما تضمنته الميزانيات، وما تم تخصيصه لأبواب واقسام الوزارة، ومعرفة النسب المئوية التي شكلتها بالنسبة لميزانيات الدولة العامة، بما ينعكس على عمل الوزارة وتطور تشكيلاتها، مع الإشارة إلى اننا قمنا برفع التفاصيل الجزئية لنفقات الوزارة وغيرها من الأقسام، وأننا سنتطرق إلى قسم النفقات الخاصة بوزارة المعارف الذي يتضمن في مواده مصروفات البعثات العلمية فقط، والتي تتألف من جزئيين، احدهما لإكمال السنة التي بدأت الميزانية السابقة بها، والآخر للسنة الدراسية اللاحقة واي إضافة تحل بالميزانية الجديدة، أما ذكر الميزانية السابقة فقد جاء لإكمال السنة المالية فقط إلى أن تقر الميزانية المالية الجديدة[5].

هذا ولم تكن هناك ميزانيات خاصة بالبعثات خلال السنوات الدراسية التالية (1922–1923 و 1923–1924 و 1924–1925) بل كانت ميزانيات فردية خاصة بالأفراد المبتعثين، ولم توضع ميزانيات محددة وصريحه، أنما تم استخراج الميزانيات من خلال ما كان يتم صرفه للأفراد الذين يبتعثون، واعتمد الباحثين على بعض الوثائق والمصادر الرصينة التي أشارت اليها، وعليه يمكننا من خلال حساب مجموع تلك النفقات واستنتاج حساب النسب المئوية.

خصص لميزانية المعارف خلال السنة الدراسية (1922–1923) مبلغاً مقداره(2,953,908) روبية (مليونان وتسعمائة وثلاثة وخمسون الفاً وتسعمائة وثمانية روبية)[6] أي حوالي (39,286,976) ديناراً (تسع وثلاثون الفاً ومائتين وستة وثمانون ديناراً وأربعة وتسعمائة وستة وسبعون فلساً)، أما ما تم تخصيصه لطلبة البعثات العلمية من هذه الميزانية فقد بلغت (16,359) روبية (ستة عشر الفاً وثلاثمائة وتسعة وخمسون روبية)، أي حوالي (1,230) ديناراً (الفاً ومائتين وثلاثون ديناراً) وشكل ذلك ما نسبته 0,04 % من ميزانية وزارة المعارف[7]، إذ بلغ عدد المبتعثين (تسعة) طلاب ارسل (أربعة) منهم للدراسة في لبنان وبلغت حصة كل طالب منهم (99,75) روبية (تسعة وتسعون روبية وخمسة وسبعون آنه)، أي حوالي (7,5 ديناراً) (سبعة دنانير ونصف الدينار) شهرياً، فيما أرسل الباقون إلى أوروبا والولايات المتحدة الامريكية بلغت الحصة المالية لكل طالب منهم (192,85) روبية (مائة واثنان وتسعون روبية وخمسة وثمانون آنه) أي حوالي (14,5 ديناراً) (أربعة عشر دينار ونصف الدينار) شهرياً لكل طالب تصرف وجاء هذا الفرق الواضح نتيجة لاختلاف الظروف المعيشية والاقتصادية بين البلدين[8].

فيما يخص ميزانية وزارة المعارف للسنة الدراسية (1924–1925)، فقد بلغت (2,267,580) روبية (مليونان ومائتين وسبعة وستون الفاً وخمسمائة وثمانون روبية) أي حوالي (30,158,814) ديناراً (ثلاثون الفاً ومائة وثمانية وخمسون ديناراً وثمانمائة وأربعة عشر فلساً)[9]، وبضمنها ميزانية البعثات العلمية التي بلغت (239,799) روبية (مائتين وتسعة وثلاثون الفاً وسبعمائة وتسعة وتسعون روبية)، أي حوالي (18,030) ديناراً (ثمانية عشر الفاً وثلاثون ديناراً) وشكل ذلك ما نسبته 0,79 % من ميزانية وزارة المعارف، علماً أن عدد الطلاب في هذه السنة الدراسية بلغ (ثمانية) طلاب أرسل (سبعة) منهم للدراسة في لبنان، وبَلغت كلفة كل طالب شهرياً (99,75) روبية (تسعة وتسعون روبية وسبعة وخمسون آنه)، أي حوالي (7,5 ديناراً) (سبعة دنانير ونصف الدينار)، فيما أرسل الطالب الأخير للدراسة في الولايات المتحدة الامريكية وبَلغت كلف مصروفاته الشهرية (192,85) روبية (مائة واثنان وتسعون روبية وخمسة وثمانون آنه)، أي حوالي (14,5 ديناراً) (أربعة عشر ديناراً ونصف الدينار)، ولما كانت تلك المبالغ غير كافية لسد نفقات الطلبة المبتعثين قررت الوزارة إضافة مخصصات مالية أخرى خاصة بالطعام والسكن والتداوي واثمان الكتب[10].

أما ميزانية وزارة المعارف للسنة الدراسية (1925–1926)، فقد بلغت (2,287,101) روبية (مليونان ومائتين وسبعة وثمانون الفاً ومائة وواحد روبية) أي حوالي (30,418.443) ديناراً (ثلاثون الفاً واربعمائة وثمانية عشر ديناراً وأربعمائة وثلاثة وأربعون فلساً)[11]، وبلغت مخصصات البعثات العلمية الخاصة بوزارة المعارف (47,744) روبية (سبعة واربعون الفاً وسبعمائة وأربعة واربعون روبية)، أي حوالي (634,995) ديناراً (ستمائة وأربعة وثلاثون ديناراً وتسعمائة وخمس وتسعون فلساً) وشكل ذلك ما نسبته 0,02 % من ميزانية وزارة المعارف، وبلغ عدد الطلبة المبتعثين لهذه السنة الدراسية (ثلاثة وعشرون) طالباً، أما وزارة الأوقاف فقد خصصت لبعثتها خلال هذه السنة الدراسية مبلغاً مقداره (82,706,7) روبية (اثنان وثمانون الفاً وسبعمائة وستة روبية وسبعة آنات) أي حوالي (10,999,991) ديناراً (عشرة آلاف وتسعمائة وتسعة وتسعون ديناراً وتسعمائة وواحد وتسعون فلساً)[12]، وجاء ذلك تنفيذاً لشرط الواقف[13].

خلال السنة الدراسية (1926–1927) بلغت ميزانية وزارة المعارف (2,731,496) روبية (مليونان وسبعمائة واحدى وثلاثون الفاً واربعمائة وستة وتسعون روبية) أي حوالي (36,328,896) ديناراً (ستة وثلاثون الفاً وثلاثمائة وثمانية وعشرون ديناراً وثمانمائة وستة وتسعون فلساً)[14]، وقد بلغت ميزانية البعثات العلمية منها (44,360,90) روبية (أربعة واربعون الفاً وثلاثمائة وستون روبية وتسعون آنه)، أي حوالي (58,999,997) ديناراً (ثمانية وخمسون الفاً وتسعمائة وتسعة وتسعون ديناراً وتسعمائة وسبعة وتسعون فلساً)، وشكل ذلك ما نسبته 2,19% منها، علماً أن عدد الطلبة المبتعثين بلغ (خمسة وعشرون) طالباً، أن ما تم انفاقه فعلياً في هذه السنة الدراسية بلغ (47,319,5) روبية (سبعة واربعون الفاً وثلاثمائة وتسعة عشر روبية وخمسة آنات)، أي حوالي (62,934,935) ديناراً (اثنان وستون الفاً وتسعمائة وأربعة وثلاثون ديناراً وتسعمائة وخمسة وثلاثون فلساً)، الامر الذي أدى إلى حصول عجزاً واضحاً في الأموال المخصصة للبعثات العلمية بمقدار (29,586.46) روبية (تسعة وعشرون الفاً وخمسمائة وستة وثمانون روبية وستة واربعون آنه) أي حوالي

(39,349,991) ديناراً (تسعة وثلاثون الفاً وثلاثمائة وتسعة واربعون ديناراً وتسعمائة وواحد وتسعون فلساً)[15]، وهذا العجز حصل بسبب عدم تسديد وزارة المعارف لنفقات البعثات العلمية كل سنة بسنتها (أي انهم لا يسددون تكاليف البعثات العلمية في السنة الدراسية نفسها إلا بعد مرور سنتين أو أكثر مما أدى إلى حصول عجز مالي)[16].

أما ميزانية وزارة المعارف للسنة الدراسية (1927–1928) التي كانت (2,786,052) روبية (مليونان وسبعمائة وستة وثمانون الفاً واثنان وخمسون روبية)، أي حوالي (37,054,491) ديناراً (سبعة وثلاثون الفاً وأربعة وخمسون ديناراً واربعمائة وواحد وتسعون فلساً)[17]، وبلغت مخصصات البعثات العلمية منها (63,007,51) روبية (ثلاثة وستون الفاً وسبعة روبية وواحد وخمسون آنه)، أي حوالي (83,799,988) ديناراً (ثلاثة وثمانون الفاً وسبعمائة وتسعة وتسعون ديناراً وتسعمائة وثمانية وثمانون فلساً) وشكل ذلك ما نسبته 2% من ميزانية وزارة المعارف، وبلغ عدد الطلبة المبتعثين لهذه السنة الدراسية (ثلاثون) طالباً، في حين بلغ إجمالي الصرف الفعلي (589,300,75) روبية (خمسمائة وتسعة وثمانون الفاً وثلاثمائة روبية وخمسة وسبعون آنه)، أي حوالي (783,769,997) ديناراً (سبعمائة وثلاثة وثمانون ديناراً وسبعمائة وتسعة وستون فلساً وتسعمائة وسبعة وتسعون فلس)، وبذلك فقد تم تسجيل وفرة مالية مقدارها (52,629,324) روبية (اثنان وخمسون الفاً وستمائة وتسعة وعشرون روبية وثلاثمائة وأربعة وعشرون آنه)، أي حوالي (699,970,009) ديناراً (ستمائة وتسعة وتسعون الفاً وتسعمائة وسبعون ديناراً وتسعة فلوس)، وتم تخصيص مبلغ كبير للأنفاق على طلاب البعثات العلمية، مما أدى إلى توفير تمويل كافٍ يغطي نفقاتهم ويزيد عن اللازم، وادى ذلك إلى تسجيل وفرة مالية[18].

خلال السنة الدراسية (1928–1929) بلغت ميزانية المعارف (3,214,250) روبية (ثلاثة ملايين ومائتين وأربعة عشر ومائتين وخمسون ديناراً)، أي حوالي (42,749,525) ديناراً (اثنان واربعون الفاً وسبعمائة وتسعة واربعون ديناراً وخمسمائة وخمسة وعشرون فلساً)[19]، خصص منها مبلغاً مقداره (102,800) روبية (مائة واثنان الفاً وثمانمائة روبية)، أي حوالي (1,367,240) ديناراً (الفاً وثلاثمائة وسبعة وستون ديناراً ومائتين واربعون فلساً) كميزانية لتغطية نفقات البعثات العلمية، علماً أن عدد طلبة البعثة لهذه لسنة الدراسية بلغ (ثمانية وعشرون) طالباً، وبلغ أجمالي المصروفات الفعلية (118,152) روبية (مائة وثمانية عشر الفاً ومائة واثنان وخمسون روبية)، أي حوالي (1,571,421) ديناراً (الفاً وخمسمائة وواحد وسبعون ديناراً واربعمائة وواحد وعشرون فلساً)، وقد احدث ذلك عجز مقداره (15,352) روبية (خمسة عشر الفاً وثلاثمائة واثنان وخمسون روبية)، أي حوالي (204,181) ديناراً (مائتين وأربعة دينار ومائة وواحد وثمانون فلساً)، اذ تجاوزت المصروفات التخصيصات التي تم وضعها[20]، وأن تجاوز المصروفات حصل بسبب تأخير وزارة المعارف لتسديد نفقات البعثات العلمية، وكذلك من الاختلافات التي حصلت بين وزارة المعارف وإدارة الجامعات مما أدت إلى تأخير تسوية النفقات المستحقة في السنين السابقة إلى هذه السنة[21].

أما ميزانية وزارة المعارف للسنة المالية (1929–1930)، فقد بلغت (3,760,870) روبية (ثلاثة ملايين وسبعمائة وستون الفاً وثمانمائة وسبعون روبية)، أي حوالي (50,019,571) ديناراً (خمسون الفاً وتسعة عشر ديناراً وخمسمائة وواحد وسبعون فلساً)[22]، خصص منها مبلغاً مقداره (407,29,32) روبية (اربعمائة وسبعة آلاف وتسعة وعشرون روبية واثنان وثلاثون آنه)، أي حوالي (54,169,995) ديناراً (أربعة وخمسون الفاً ومائة وتسعة وستون ديناراً وتسعمائة وخمسة وستون فلساً) كميزانية لتغطية نفقات البعثات العلمية وشكل ذلك ما نسبته 1,08% من ميزانية وزارة المعارف، وبلغ عدد الطلبة المبتعثين لهذه السنة الدراسية (ستة وثلاثون طالباً)[23]، ويلاحظ في هذه السنة الدراسية لم يحصل أي عجز في مخصصات البعثات العلمية.

أما ميزانية الوزارة للسنة المالية (1930–1931) فقد بلغت (3,841,379) روبية (ثلاثة ملايين وثمانمائة وواحد وأربعون الفاً وثلاثمائة وتسعة وسبعون روبية)، أي حوالي (51,090,340) ديناراً (واحد وخمسون الفاً وتسعون ديناراً وثلاثمائة واربعون فلساً)[24]، خصص منها مبلغاً مقداره (140,000) روبية (مائة واربعون الف روبية) أي حوالي (1,862,000) ديناراً (الفاً وثمانمائة واثنان وستون ديناراً)، وشكل ذلك ما نسبته 2,74% من ميزانية وزارة المعارف، علماً أن عدد الطلبة المبتعثين بلغ (ستة وثلاثون) طالباً، أما إجمالي المصروفات الفعلية فقد بلغت (121,354) روبية (مائة وواحد وعشرون الفاً وثلاثمائة وأربعة وخمسون روبية) و(9) آنات، أي حوالي(1,614,008) ديناراً (الفاً وستمائة وأربعة عشر ديناراً وثمانية فلوس) والملاحظ هنا بإن ميزانية البعثات العلمية لهذه السنة الدراسية قد شكلت فائضاً مالياً مقداره (186,45) روبية (مائة وستة وثمانون الفاً وخمسة واربعون روبية) و(7) آنات، أي حوالي (247,978) ديناراً (مائتين وسبعة واربعون الفاً وتسعمائة وثمان وسبعون ديناراً)[25]، ويعد سبب ذلك لانخفاض عدد أعضاء طلبة البعثة العلمية المبتعثه نتيجة لسوء الأوضاع الاقتصادية التي اجتاحت دول العالم كافة آنذاك وبضمنها العراق[26].

أما في السنة المالية (1931–1932) فقد بلغت ميزانية الوزارة (3,983,620) روبية (ثلاثة ملايين وتسعمائة وثلاثة وثمانون الفاً وستمائة وعشرون روبية)، أي حوالي (529,821,46) ديناراً (خمسمائة وتسعة وعشرون الفاً وثمانمائة وواحد وعشرون ديناراً وستة واربعون فلساً)[27]، خصص منها مبلغاً مقداره (789,473) روبية (سبعمائة وتسعة وثمانون روبية واربعمائة وثلاثة وسبعون آنه)، أي حوالي (10,499,990) ديناراً (عشرة آلاف واربعمائة وتسعة وتسعون ديناراً وتسعمائة وتسعون فلساً) كميزانية لتغطية نفقات البعثات العلمية[28]، وبلغ عدد الطلبة المبتعثين (تسعة وثلاثون) طالباً، وشهدت هذه السنة المالية اجراء مناقلة مالية من ميزانية مديرية الأوقاف العامة بمبلغ مقداره (2000) روبية (الفين روبية) أي حوالي (26,600) ديناراً (ستة وعشرون ديناراً وستمائة فلس) لتسديد النفقات الخاصة المتعلقة بمخصصات البعثات العلمية المبتعثه إلى مصر وبريطانيا، نتيجة عدم تسديدها في السنة الماضية[29]، كما شهدت هذه السنة المالية ايضاً رصد وزارة الاقتصاد[30] مبلغاً مقداره (10000) روبية (عشرة آلاف روبية) أي حوالي (133,000) ديناراً (مائة وثلاثة وثلاثون ديناراً) من موازنتها لتغطية نفقات بعثتها العلمية، وذلك لحاجتها إلى موظفين متخصصين من جهة ولعدم مقدرة وزارة

المعارف على تغطية نفقاتها من جهة ثانية، فطلبت من وزارة الاقتصاد إرسال من تحتاجه للتخصص على نفقة ميزانيتها مقابل ان تقوم وزارة المعارف بدورها بالمتابعة[31].

اختلفت بعثة السنة الدراسية (1931–1932) عن البعثات السنوات التي قبلها وبعدها، وذلك لكونها اشترطت على طلبتها بالقيام بدفع نصف المخصصات التي تم صرفها عليهم إلى الحكومة بعد اكمالهم الدراسة وتوظيفهم، وجاءت صيغة الشرط بالعبارة الاتية:- (تعهد الطالب بدفع نصف النفقات التي تم صرفها علية اثناء البعثة عند اكمال دراسته وتوظيفه، ان كان موظف في الدولة أو وظيفه خاصة أو عمل خاص به بأقساط شهرية، ولا يستثنى من الدفع الا أن انقطع عن عملة وثبت ذلك بانه ليس له عمل يحصل من خلاله على الأموال، وأن هذا القرار يطبق على الطلبة الذين اكملوا دراستهم (الناجحين) والطلبة الذين عادوا لأسباب صحية، أما الذين لم ينجحوا فعليهم إعادة جميع ما صرف عليهم اثناء البعثة)[32].

عليه قام قسم من الطلبة الذين عادوا برفع عريضة إلى الحكومة في عام 1936 بالمطالبة بإعفائهم من استرجاع نصف النفقات، وقد وافق مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة 1937/1/14 على اعفاء الطلبة لما تبقى عليهم من أموال مع عدم إعادة ما استحصل منهم من أموال، وشمل الأعفاء جميع الطلبة الذين قدموا العريضة والموقعون عليها[33].

أما تخصيصات وزارة المعارف للسنة المالية (1932–1933) فقد بلغت (313,92,000) ديناراً (ثلاثمائة وثلاثة عشر الفاً واثنان وتسعون ديناراً)[34]، وأن ما تم تخصيصه للبعثات العلمية بلغ (116,25) ديناراً (مائة وستة عشر الفاً وخمسة وعشرون ديناراً) وشكل ذلك ما نسبته 2.7% من ميزانية الوزارة، علماً أن عدد الطلبة المبتعثين لهذه السنة الدراسية بلغ (سبعة وأربعون) طالباً (عشرة) طلاب منهم لبعثة الاوقاف[35]، أما ما خصصته وزارة الاقتصاد لطلبتها من نفقات فقد بلغت (186,200) ديناراً (مائة وستة وثمانون الفاً ومائتين ديناراً)[36].

يلاحظ مما تقدم أن ميزانية البعثات العلمية خلال السنوات الدراسية (1922–1932) لم تسر على وتيرة واحدة، اذ نجدها تزداد تارة وتنخفض تارة أخرى وتسجل عجزاً مالياً تارة وفائضاً تارة أخرى، ويعود سبب ذلك لتعلقه بالأوضاع الاقتصادية والسياسية التي مرت بها المملكة العراقية آنذاك، ويمكن ايجازها بالاتي:-

1-الأوضاع الاقتصادية المتعلقة بالسياسة المالية والاقتصادية للمملكة من جهة، وعدد الطلبة وجهات ابتعاثهم حسب القرب والبعد من المملكة العراقية من جهة ثانية ، فعلى سبيل المثال لا الحصر لوحظ إن نفقة الطالب المبتعث للدراسة في تركيا سنوياً خلال السنة الدراسية 1925–1926 بلغت (7,51879) روبية وهذا ما يعادل (100) ديناراً (مائة ديناراً) تقريباً، اما نفقة الطالب المبتعث إلى مصر فبلغت (9,02255) روبية وهذا ما يعادل (120) ديناراً (مائة وعشرون ديناراً) تقريباً خلال السنة الدراسية نفسها، وفي لبنان ارتفعت نفقة الطالب إلى (10,15037) روبية أي حوالي (135) ديناراً (مائة وخمسة وثلاثون ديناراً)، في حين شهدت نفقات الطلبة

المبتعثين إلى كلاً من بريطانيا وإيطاليا ارتفاعاً عن سابقتها فبلغت النفقة المالية السنوية لكل طالب (18,79699) روبية أي حوالي (250) ديناراً (مائتين وخمسون ديناراً)، في حين شهدت نفقات الطلبة المبتعثين إلى الولايات المتحدة الامريكية وألمانيا وفرنسا وسويسرا ارتفاعاً ملحوظاً اذ بلغت (22,55639) روبية أي حوالي (300) ديناراً (ثلاثمائة ديناراً) سنوياً لكل طالب.

2- أما المقصود بالأوضاع السياسية فهو مسألة تدخل سلطات الاحتلال البريطاني في ابتعاث الطلبة اذ انها ترسل وتبعث من تشاء منهم، اذ لوحظ ان اغلب البعثات العلمية كانت تبتعث إلى بريطانيا، فعلى سبيل المثال لا الحصر إن وزارة الأوقاف العراقية ارادت ابتعاث طلبة للدراسة على نفقتها إلى الولايات المتحدة الامريكية خلال السنة الدراسية (1925-1926)، ألا أن التدخل البريطاني بالسياسة التعليمية من خلال مستشاريها المتواجدين في كل الوزارات دفع إلى تغير ارسال تلك البعثة نحو بريطانيا، فضلاً عن ذلك فان النفقات المالية التي كانت ترسل إلى الطلبة المبتعثين للدراسة في بريطانيا كان يستحوذ عليها المسؤولون البريطانيون قبل تحويلها إلى البنوك البريطانية[37].

كما لوحظ ايضاً ان الصرف كان يتم بصورة عشوائية وغير مخطط لها ولا توجد سجلات تحتفظ بتفاصيل صرف المبالغ المالية وابتعاث الطلبة، وما يدل على عدم التنظيم هو ان طلبة البعثات لم يُرسلوا في وقت محدد اذ تأخرت معاملات بعضهم ولم يرسلوا مع الاخرين ومنهم الطالب عبد الكريم الازري[38] على سبيل المثال، الذي تقرر ابتعاثه عام 1925 على نفقة وزارة الأوقاف وتأخر ابتعاثه لمدة شهرين وعندما التحق بزملائه كان العام الدراسي قد بدأ واضطر بان ينفق له مخصصات سنة كاملة إلى ان تبدأ السنة الدراسية الجديدة.

المبحث الثاني: ميزانية البعثات العلمية للفترة (1933-1945)

في السنة (1933-1934) المالية، بلغت ميزانية وزارة المعارف (359,645) ديناراً (ثلاثمائة وتسعة وخمسون الفاً وستمائة وخمسة واربعون ديناراً)[39]، وبلغت تخصيصات ميزانية البعثات العلمية منها (9,175) ديناراً (تسعة الاف ومائة وخمسة وسبعون) وشكل ذلك ما نسبته 2,5% من ميزانية الوزارة، بلغ عدد الطلبة المبتعثين لهذه السنة الدراسية (أربعة وخمسون) طالباً[40]، الملاحظ في هذه السنة المالية إن وزارة المعارف لم تدون تفاصيل بعثاتها العلمية لكل طالب من طلبة البعثة ولذلك لم نتمكن من معرفة كيف تم صرف هذا المبلغ[41].

فيما يتعلق بميزانية وزارة المعارف لسنة (1934-1935) المالية، فقد بلغت (399,645) ديناراً (ثلاثمائة وتسعة وتسعون الفاً وستمائة وخمسة واربعون ديناراً)، خصص منها مبلغاً مقداره (20,000) ديناراً (عشرون الف دينار) كمصروفات للبعثات العلمية، غير إن الملاحظ أنه لم يتم ابتعاث طلبة للدراسة في هذه السنة، ولكن تم ضم طالباً واحداً كان يدرس على نفقته الخاصة إلى طلبة البعثات بسبب عدم تمكنه من تحمل نفقة بعثته، أما المبلغ المشار اليه فقد خصص لتغطية نفقات الطلبة الذين كانوا لايزالون يدرسون، فضلاً عن

استقطاع مبلغاً منه مسبقاً مقداره (1,500) ديناراً (الف وخمسمائة ديناراً) لدعم صندوق معالجة الأمية التي كانت منتشرة في المملكة العراقية آنذاك، وبذلك يكون صافي المبلغ المخصص للبعثات هو (18,500) ديناراً (ثمانية عشر الفاً وخمسمائة دينار) وشكل ذلك ما نسبته 4,6% من ميزانية وزارة المعارف[42].

أما ميزانية وزارة المعارف لسنة (1935–1936) المالية فبلغت (443,126) ديناراً (اربعمائة وثلاثة واربعون الفاً ومائة وستة وعشرون ديناراً)، خصص منها مبلغاً مقداره (20,500) ديناراً (عشرون الفاً وخمسمائة دينار)، وشكل ذلك ما نسبته 4,6% من ميزانية الوزارة، علماً إن عدد طلبة البعثة لهذه السنة الدراسية بلغ (ثمانية وثلاثون) طالباً، وبلغت المصروفات الفعلية (23,751,452) ديناراً (ثلاثة وعشرون الفاً وسبعمائة وواحد وخمسون ديناراً وأربعمائة واثنان وخمسون فلساً)، وشهدت هذه السنة الدراسية تحمل مديرية الصحة العامة نفقات بعثاتها العلمية الطبية، وشكل ذلك عجزاً مقداره (3,251,452)ديناراً (ثلاثة آلاف ومائتين وواحد وخمسون ديناراً وأربعمائة واثنان وخمسون فلساً)، إذ خصصت لها مبلغاً مقداره (3,650) ديناراً (ثلاثة الاف ستمائة وخمسون ديناراً) من مجموع ميزانيتها السنوية البالغة (228,063) ديناراً (مائتين وثمان وعشرون الفاً وثلاثة وستون ديناراً)، وشكل ذلك ما نسبته 1,6% من ذلك المجموع، وبلغ عدد الطلبة المبتعثين لهذه السنة الدراسية (تسعة عشر) طالباً[43]، وقد جاء تحمل هذه النفقات مطابقاً لما ورد ذكره في المادة (الثالثة) من نظام البعثات العلمية رقم (36) لعام 1935، التي سمحت للوزارات والمديريات العامة[44] ابتعاث من تحتاج إلى تخصصه العلمي والفني من بين موظفيها شريطة تحملها لكافة النفقات المالية للمبتعث[45]، وبلغ اجمالي المصروفات الفعلية (3,692,721) ديناراً (ثلاثة آلاف وستمائة واثنان وتسعون ديناراً وسبعمائة وواحد وعشرون فلساً)، وسجلت ميزانية البعثات العلمية عجزاً مالياً بلغ (42,721) ديناراً (اثنان وأربعون ديناراً وسبعمائة وواحد وعشرون فلساً)[46].

يلاحظ هنا بان الحكومة العراقية ووزاراتها قد انتهجت نهجاً قائماً على تدوين كافة المعلومات المتعلقة بطلبة البعثات العلمية، ومقدار ما خصصته لها من اموال في سجلات خاصة اسهمت في حفظ المعلومات وجعلت عملها اكثر سهولة وتنظيماً، وبذلك فقد اختلفت عن الأعوام السابقة التي كانت تفتقد لمثل هذه السجلات، حيث كان يتم تدوين المعلومات بصورة عشوائية بين ثنايا وريقات سجلات مختلفة، وهذا يدل على مدى الرقي والتطور الذي وصلت الية آلية العمل الإداري للحكومة العراقية، إذ حفظت هذه السجلات الكثير من المعلومات وساعدت الدولة في معرفة ما كانت تفتقدها

في السنة (1936–1937) المالية، بلغت ميزانية وزارة المعارف (532,599) ديناراً (خمسمائة واثنان وثلاثون الفاً وخمسمائة وتسعة وتسعون ديناراً)، وبلغت تخصيصات البعثات العلمية منها (28,700) ديناراً وشكل ذلك ما نسبته 5,3% من ميزانية الوزارة، وبلغ عدد الطلبة المبتعثين لهذه السنة الدراسية (اثنان وأربعون) طالباً، أما ميزانية وزارة الاقتصاد والمواصلات[47] التي بلغت (77,390) ديناراً فقد خصصت لبعثتها العلمية منها ما مقداره (2500) ديناراً أي ما نسبته 3,2% من ميزانية الوزارة، وبلغ عدد طلبة البعثة لهذه السنة الدراسية

(ثمانية) طلاب، كانت ميزانية مديرية الزراعة والبيطرة[48] (98,650) ديناراً (ثمانية وتسعون الف وستمائة وخمسون ديناراً) خصص منها مبلغاً مقداره (530) ديناراً (خمسمائة وثلاثون ديناراً) وشكل ذلك ما نسبته 0,53% من ميزانية هذه المديرية، علماً أن عدد طلاب البعثة لهذه السنة الدراسية (خمسة) طلاب، أما ميزانية مديرية الشرطة (تابعة لوزارة الداخلية) فبلغت (635,188) ديناراً (ستمائة وخمسة وثلاثون الفاً ومائة وثمان وثمانون دينار)، خصص منها مبلغاً مقداره (750) ديناراً (سبعمائة وخمسون ديناراً) لسد نفقات بعثتها العلمية، وشكل ذلك ما نسبته 0,11% من هذه الميزانية، وبلغ عدد طلاب البعثة لهذه السنة الدراسية (طالباً واحداً فقط)، أما ميزانية مديرية الصحة العامة فبلغت (298,270) ديناراً (مائتان وثمانية وتسعون الفاً ومائتان وسبعون دينار)، خصص منها مبلغاً مقداره (4,200) ديناراً (أربعة آلاف ومائتان دينار) لتغطية نفقات بعثاتها العلمية وشكل ذلك ما نسبته 1,40% من ميزانية مديرية الصحة العامة، علماً إن عدد طلاب البعثة لهذه السنة الدراسية بلغ (تسعة عشر) طالباً[49]، وسنوضح تكاليف نفقات كل بعثة تم ارسالها على حساب الوزارات الأخرى من خلال الجدول الاتي[50]:

جدول رقم (1) يوضح ميزانية البعثات للوزارات خلال المدة (1936–1937)

السنة الدراسية	ميزانية البعثات العلمية	الاعتمادات	المصروفات		التوفير		العجز		النسبة المئوية من الصرف
			دينار	فلس	دينار	فلس	دينار	فلس	
1936–1937	وزارة المعارف	28700	29862	045			1162	045	5.6
	مديرية الصحة العامة	4200	2001	504	2199	504			0.6
	وزارة المواصلات والاقتصاد	2500	2185	691	314	309			2.8
	الزراعة والبيطرة	530	518	587	11	413			0.5
	مديرية الشرطة	750	567	050	182	950			0.08

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه وجود زيادة في مصروفات البعثات العلمية لوزارة المعارف ومديرية الصحة العامة على ما خصص اليهما من أموال، الامر الذي ولد عجزاً مالياً واضحاً، ويمكن القول إن سبب ذلك العجز يعود لكثرة عدد أعضاء بعثتيهما من جهة، وزيادة التكاليف الدراسية في البلدان المبتعثين اليها من جهة ثانية، بالمقابل تجد ان كل من وزارة المواصلات الاقتصاد ومديرية دائرة الشرطة قد سجلت ميزانية بعثاتها وفرة مالية بسبب قلة عدد أعضاء بعثتها العلمية.

في السنة (1937–1938) المالية، بلغت ميزانية وزارة المعارف (653,773) ديناراً (ستمائة وثلاثة وخمسون الفاً وسبعمائة وثلاثة وسبعون ديناراً)، خصص منها مبلغاً مقداره (40,200) ديناراً (اربعون الفاً ومائتي دينار)، لتغطية نفقات بعثاتها العلمية، وشكل ذلك ما نسبته 6,14% من ميزانية الوزارة، وبلغ عدد طلبة البعثة لهذه السنة الدراسية (ثمانون) طالباً، في حين بلغت ميزانية مديرية الصحة العامة (384,450) ديناراً (ثلاثمائة وأربعة وثمانون الفاً واربعمائة وخمسون ديناراً)، خصص منها مبلغاً مقداره (1,590) ديناراً (الفاً وخمسمائة وتسعون ديناراً) لتغطية نفقات بعثاتها العلمية، وشكل ذلك ما نسبته 0,4% من ميزانية، وكان عدد الطلبة المبتعثين (عشرون) طالباً، أما ميزانية وزارة والاقتصاد والمواصلات فقد بلغت (82,502) ديناراً (اثنان وثمانون الفاً وخمسمائة واثنان دينار)، وأن ما تم تخصيصه لتغطية نفقات بعثاتها العلمية هو (2,500) ديناراً (ألفان وخمسمائة دينار) وشكل نسبة 3,03% من ميزانية الوزارة، علماً إن عدد الطلبة المبتعثين (احدى عشر) طالباً، أما ميزانية مديرية الزراعة والبيطرة فقد بلغت (119,550) ديناراً (مائة وتسعة عشر الفاً وخمسمائة وخمسون ديناراً)، خصص منها مبلغاً مقداره (205) ديناراً (مائتان وخمسة دنانير) لتغطية نفقات بعثاتها العلمية، وشكل ذلك ما نسبته 0,17% من ميزانية مديرية الزراعة والبيطرة، وبلغ عدد الطلبة المبتعثين خلال هذه السنة الدراسية (ثلاثة) طلاب، في حين بلغت ميزانية مديرية الشرطة (668,987) ديناراً (ستمائة وثمان وستون الفاً وتسعمائة وسبعة وثمانون ديناراً)، خصص منها مبلغاً مقداره (200) دينار (مائتي دينار) لتغطية نفقات بعثاتها العلمية وشكل ما نسبته 0,02% من ميزانية مديرية الشرطة، علماً إن عدد الطلبة الذين ابتعثوا (طالباً واحداً فقط) لهذه السنة الدراسية[51]، ويمكن توضيح التخصيصات المالية لهذه السنة الدراسية ولكافة الوزارات والدوائر التي ذكرت أعلاه وفق الجدول الاتي[52]:

جدول رقم (2) يوضح ميزانية الوزارات خلال المدة (1937–1938)

السنة الدراسية	الميزانية البعثات العلمية	الاعتمادات	المصروفات فلس دينار		التوفير فلس دينار		العجز فلس دينار		النسب المئوية من الصرف
ل 1937–1938	وزارة المعارف	40200	639	34548	361	5651			5.2
	مديرية الصحة العامة	1590	908	1676			908	86	0.4
	وزارة الاقتصاد والمواصلات	2500	915	1036	085	1463			1.2
	مديرية الزراعة والبيطرة	205	702	90	298	114			0.07
	مديرية الشرطة	200	357	179	625	20			0.02

لقد اضيف مبلغ 73/196 دينار إلى نفقات طلبة بعثة المانيا وذلك بموجب تسوية قيديه أجريت استناداً إلى كتاب وزارة المعارف المرقم 7322 والمؤرخ في 16 نيسان 1938 دون توزيعه حسب أسماء الطلاب[53].

من خلال هذا الجدول نلاحظ بان التخصيصات المالية لجميع الوزارات والدوائر كانت كافية في سد نفقات بعثات طلبتها بل وسجلت فائضاً مالياً ايضاً، باستثناء مديرية الصحة العامة التي تجاوزت نفقاتها التخصيصات التي وضعت لها الامر الذي سجل عجزاً مالياً واضحاً.

في السنة (1938–1939) المالية، بلغت ميزانية وزارة المعارف (712,312) ديناراً (سبعمائة واثنا عشر الفاً وثلاثمائة واثنا عشر ديناراً)، وبلغت تخصيصات الوزارة لبعثاتها العلمية (50,000) ديناراً (خمسون الفاً)، وشكل ذلك ما نسبته 7% من ميزانية الوزارة نفسها، وبلغ عدد الطلبة (ستة وخمسون) طالباً، في حين بلغت ميزانية مديرية الصحة العامة (371,020) ديناراً (ثلاثمائة وواحد وسبعون الفاً وعشرون ديناراً)، وخصص منها لتغطية نفقات بعثتها العلمية مبلغاً مقداره (1,600) ديناراً (الف وستمائة دينار) وشكل ذلك ما نسبته 0,4% من ميزانية مديرية الصحة العامة، علماً إن عدد الطلاب المبتعثين بلغ (تسعة عشر) طالباً، أما ميزانية وزارة الاقتصاد والمواصلات فبلغت (80,520) ديناراً (ثمانون الفاً وخمسمائة وعشرون ديناراً)، وقد خصصت منها لتغطية نفقات بعثتها العلمية مبلغاً مقداره (1,605) ديناراً (الفاً وستمائة وخمسة دنانير) وشكل ذلك ما نسبته 1,9% من ميزانية الوزارة، وبلغ عدد الطلبة المبتعثين (ثمانية) طلاب[54]، ويمكن توضيح ما خصص لتغطية نفقات البعثات العلمية لهذه السنة الدراسية وفق الجدول الاتي[55]:

جدول رقم (3) يوضح ميزانية الوزارات خلال المدة (1938–1939)

السنة الدراسية	ميزانية البعثات العلمية	الاعتمادات دينار	المصروفات فلس	المصروفات دينار	التوفير فلس	التوفير دينار	العجز فلس	العجز دينار	النسب المئوية من الصرف
1938–1939	وزارة المعارف	50000	442	46122	558	3877			6.4
	مديرية الصحة العامة	1600	986	1662			62	986	0.4
	وزارة الاقتصاد والمواصلات	1605	297	651	703	953			0.8

لاحظ من خلال الجدول أعلاه تسجيل وفرة مالية من مخصصات البعثات العلمية لوزارة المعارف ووزارة الاقتصاد والمواصلات وذلك لان عدد الطلاب كان أقل مما تم تخصيصه لذلك تم التوفير، بينما سجلت مصروفات البعثة العلمية لمديرية الصحة العامة عجزاً مالياً واضحاً، لان المبلغ الذي خصص لم يكن كافياً لسد نفقات الطلبة حيث عدد الطلبة اكثر مما خصص إضافة لزيادة تكاليف البعثات في البلدان التي يدرسون فيها.

فيما يتعلق بميزانية وزارة المعارف لسنة (1939–1940) المالية، فقد بلغت (853,811) ديناراً (ثمانمائة وثلاثة وخمسون الفاً وثمانمائة واحد عشر ديناراً)، وبلغت تخصيصات ميزانية البعثات العلمية منها (62000) ديناراً (اثنان وستون الفاً) وشكل ذلك ما نسبته7,2% من ميزانية وزارة المعارف، وبلغ عدد الطلبة المبتعثين لهذه السنة الدراسية (ستة وستون) طالباً[56]، أما ميزانية مديرية الصحة العامة فبلغت (390,681) ديناراً (ثلاثمائة وتسعون الفاً وستمائة وواحد وثمانون ديناراً)، وخصص منها مبلغاً مقداره (1500) ديناراً (الف وخمسمائة ديناراً) كتخصيصات مالية لتغطية نفقات بعثاتها العلمية، وشكل ذلك ما نسبته 0,3% من ميزانية مديرية الصحة العامة، علماً أن عدد الطلبة المبتعثين لهذه السنة بلغ (احدى عشر) طالباً، فيما بلغت ميزانية وزارة الاقتصاد (45,100) ديناراً (خمسة واربعون الفاً ومائة دينار)، خصصت لبعثتها العلمية مبلغاً مقداره (1500) ديناراً (الف وخمسمائة دينار) وشكل ذلك ما نسبته 3,3% من ميزانية هذه الوزارة، فيما بلغ عدد الطلبة المبتعثين لهذه السنة الدراسية (طالباً واحداً فقط)، أما ميزانية وزارة المواصلات والاشغال فبلغت (80,870) ديناراً (ثمانون الفاً وثمانمائة وسبعون ديناراً)، خصص منها مبلغاً مقداره (2,500) ديناراً (الفان وخمسمائة ديناراً) لتغطية نفقات بعثتها العلمية وشكل ذلك نسبه 3% من ميزانية الوزارة ، وكان عدد الطلبة المبتعثين لهذه السنة الدراسية (طالبين) فقط[57]، وفيما يلي جدولاً يوضح المبالغ المخصصة لكل وزارة ومقدار الوفرة المالية التي تم تسجيلها في هذه السنة الدراسية[58]:

جدول رقم (4) يوضح (ميزانية البعثات لوزارة المعارف ومديرية الصحة العامة ووزارة الاقتصاد ووزارة المواصلات والاشغال للسنة الدراسية 1939–1940)

السنة الدراسية	ميزانية البعثات العلمية	الاعتمادات	المصروفات		التوفير		النسبة المئوية من الصرف
1940–1939	وزارة المعارف	62000	581	56449	419	5550	6,6
	مديرية الصحة العامة	1500	628	944	372	555	0,2
	وزارة الاقتصاد	1500	005	41	995	1458	0,09
	وزارة المواصلات	2500	849	110	151	2389	0،[1]

[1] ابن سينا: ابو علي الحسين بن عبدالله بن الحسن بن علي بن سينا البلخي ثم البخاري المعروف بابن سينا ، عالم وطبيب مسلم ، اشتهر بالطب والفلسفة واشتغل بهما. ولد في قرية افشنة بالقرب من بخاري (في اوزبكستان حالياً) من أب من مدينة بلخ (في أفغانستان حالياً) وأم قروية.

	والاشغال						

يظهر من الجدول أعلاه وجود وفرة مالية في التخصيصات التي رصدت لتغطية نفقات طلبة البعثات العلمية في هذه السنة الدراسية ولكافة الوزارات، ويعود سبب ذلك إلى عودة الكثير من طلبة تلك البعثات إلى المملكة العراقية[59] نتيجة لاندلاع الحرب العالمية الثانية[60].

فيما يتعلق بميزانية وزارة المعارف لسنة (1940–1941) المالية، فقد بلغت (912,220) ديناراً (تسعمائة واثنا عشر الفاً ومائتين وعشرون ديناراً)[61]، وأن ما تم تخصيصه منها لسد نفقات بعثاتها العلمية بلغ (50,000) ديناراً (خمسون الفاً) أي بنسبة 1.8%، وعلى الرغم من ذلك ونتيجة لاندلاع الحرب العالمية الثانية لم يتم ارسال أي بعثة في هذا العام، ولكن كان هناك طالباً واحداً فقط يدرس في بريطانيا على نفقته الخاصة قد ضم إلى طلبة البعثة، وبلغ ما انفق من مخصصات البعثات (47,179) ديناراً (سبعة واربعون الفاً ومائة وتسعة وسبعون ديناراً) لتغطية نفقات طلاب البعثات السابقين، وبذلك تم توفير مبلغاً مقداره (2,821) ديناراً (الفان وثمانمائة وواحد وعشرون ديناراً) من مخصصات البعثات العلمية[62].

أما تخصيصات ميزانية سنة (1941–1942) المالية لوزارة المعارف، فقد بلغت (893,649) ديناراً (ثمانمائة وثلاثة وتسعون الفاً وستمائة وتسعة واربعون ديناراً)، فيما بلغت ميزانية البعثات العلمية منها (40,940) ديناراً (تسعة وأربعون الفاً وتسعمائة وأربعون ديناراً) أي بنسبة 4,58% من ميزانية الوزارة، علماً إن عدد الطلبة المبتعثين لهذه السنة الدراسية (سبعة عشر) طالباً، هذا ولقد بلغ مجموع مصروفات البعثات العلمية خلال هذه السنة الدراسية، من قبل وزارة المعارف(39,245) ديناراً (تسعة وثلاثون الفاً ومائتان وخمسة وأربعون ديناراً) و(133) فلساً (مائة وثلاثة وثلاثون فلساً)، وسجلت بذلك وفرة مالية مقدارها (1,695) ديناراً (الف وستمائة وخمس وتسعون ديناراً) و(418) فلساً (اربعمائة وثمانية عشر فلساً)[63].

الملاحظ هنا بإن البعثات العلمية خلال هذه السنة اقتصرت على وزارة المعارف فقط ولم ترسل الوزارات الأخرى أي بعثة علمية بسبب استمرار اندلاع الحرب العالمية الثانية.

فيما يتعلق بميزانية وزارة المعارف لسنة (1942–1943) المالية، بلغت (888,195) ديناراً (ثمانمائة وثمانية وثمانون الفاً ومائة وخمسة وتسعون ديناراً)، أما مخصصات البعثات العلمية منها فقد بلغت (45,000) ديناراً (خمسة واربعون الفاً) وشكل ذلك ما نسبته 5% من ميزانية الوزارة، وكان عدد الطلبة المبتعثين لهذه السنة الدراسية (طالبين) فقط، وبلغ اجمالي النفقات الفعلية (44,957,215) ديناراً (أربعة واربعون الفاً وتسعمائة وسبعة وخمسون ديناراً ومائتين وخمسة عشر فلساً)، وبهذا تم توفير مبلغاً مقداره (42,785) ديناراً (اثنان واربعون ديناراً وسبعمائة وخمسة وثمانون فلساً)، وقد اقتصرت البعثة العلمية لهذه السنة الدراسية ايضاً على وزارة المعارف فقط [64].

أما ميزانية وزارة المعارف لسنة (1943–1944) المالية فبلغت (1,594,257) ديناراً (مليون وخمسمائة وأربعة وتسعون الفاً ومائتين وسبعة وخمسون ديناراً) خصص منها مبلغاً مقداره (45,000) ديناراً (خمسة

واربعون الفاً) للبعثات العلمية وشكل ذلك ما نسبته 2,8% من ميزانية الوزارة، وكان عدد الطلبة المبتعثين (اثنان وثلاثون)طالباً، وبلغ ما تم صرفه (46,434,214) ديناراً (ستة واربعون الفاً واربعمائة وثلاثة واربعون ديناراً ومائتين وأربعة عشر فلساً)، واحدث ذلك عجزاً مقداره (1,434,214) ديناراً (الفاً واربعمائة وأربعة وثلاثون ديناراً ومائتين وأربعة عشر فلساً)، فيما بلغت ميزانية وزارة المواصلات والاشغال (125,064) ديناراً (مائة وخمسة وعشرون الفاً وأربعة وستون ديناراً)، وبلغت تخصيصات بعثاتها العلمية (100) دينار (مائة دينار) أي ما نسبته 0,07% من ميزانية الوزارة نفسها، وبلغ عدد الطلبة المبتعثين لهذه السنة الدراسية (ستة) طلاب، وما تم صرفه فقد بلغ (1,002,162) ديناراً (الفاً واثنان دينار ومائة واثنان وستون فلساً)، وادى ذلك إلى حدوث عجز مقداره (902,162) ديناراً (تسعمائة واثنان ديناراً ومائة واثنان وستون فلساً)[65].

يلاحظ مما سبق بان البعثات العلمية لهذه السنة الدراسية قد اقتصرت على وزارتين فقط هما وزارة المعارف ووزارة الاشغال والمواصلات، كما لوحظ تسجيل عجزاً مالياً في المصروفات الفعلية لهذه السنة الدراسية ايضاً، ولكلا الوزارتين وذلك بسبب ارتفاع أجور الدراسة في البلدان التي يدرسون فيها، وكذلك التخصيصات لم تكن كافية حيث إن عدد الطلاب كان كبير بالنسبة لما تم تخصيصه.

في سنة (1944–1945) المالية، بلغت ميزانية وزارة المعارف (1,469,757) ديناراً (مليون واربعمائة وتسعة وستون الفاً وسبعمائة وسبعة وخمسون ديناراً)، خصص منها مبلغاً مقداره (50,000) ديناراً (خمسون الفاً) لسد نفقات بعثاتها العلمية، وشكل ذلك ما نسبته 3,4% من ميزانية الوزارة، علماً إن عدد الطلبة المبتعثين لهذه السنة الدراسية (ثمانية وأربعون) طالباً، وبلغ إجمالي الصرف (38,200,957) ديناراً (ثمانية وثلاثون الفاً ومائتين ديناراً وتسعمائة وسبعة وخمسون فلساً)، وتم توفير ما مقداره (11,799,043) ديناراً (احدى عشر الفاً وسبعمائة وتسعة وتسعون ديناراً وثلاثة واربعون فلساً)، أما ميزانية وزارة المواصلات والاشغال فبلغت (105,950) ديناراً (مائة وخمسة آلاف وتسعمائة وخمسون ديناراً)، وقد خصصت منها لتغطية نفقات بعثتها العلمية (2,490) ديناراً (الفان واربعمائة وتسعون ديناراً) وشكل ذلك ما نسبته 2,3 % من ميزانية الوزارة نفسها، وكان عدد الطلبة المبتعثين لهذه السنة الدراسية (ستة) طلاب، وبلغ اجمالي النفقات الفعلية (2,291,739) ديناراً (الفان ومائتين وواحد وتسعون ديناراً وسبعمائة وتسعة وثلاثون فلساً)، إذ وفر مبلغ مقداره (198,261) ديناراً (مائة وتسعة وثمانون ديناراً ومائتين وواحد وستون فلساً)[66].

الملاحظ من خلال ما تم عرضه إن كل الوزارتين قد سجلتا وفرة مالية في هذه السنة الدراسية ويعود سبب ذلك إلى إن ما تم تخصيصه كان كافيا لسد نفقات الطلبة المبتعثين.

أما تخصيصات سنة (1945–1946) المالية لوزارة المعارف بلغت (1,768,672) ديناراً (مليون وسبعمائة وثمانية وستون الفاً وستمائة واثنان وسبعون ديناراً)، وبلغت تخصيصات بعثتها العلمية (65,000) ديناراً (خمس وستون الفاً) وشكل ذلك ما نسبته 3,6% من ميزانية الوزارة، علماً إن عدد الطلبة المبتعثين لهذه السنة الدراسية بلغ (واحد وثمانون) طالباً، وبلغ اجمالي الصرف (52,589,795) ديناراً (اثنان وخمسون الفاً

وخمسمائة وتسعة وثمانون ديناراً وسبعمائة وخمسة وتسعون فلساً)، وتم توفير مبلغاً مقداره (1,242,05) ديناراً (الفاً ومائتين واثنان واربعون ديناراً وخمسة فلوس)[67].

الملاحظ من خلال مما سبق بانه تم تسجيل وفرة مالية لهذه السنة الدراسية وذلك لان ما تم تخصيصه كان مبلغاً كبيراً لسد نفقات البعثات لهذا حدثت الوفرة المالية.

المبحث الثالث: ميزانية البعثات العلمية للفترة (1946–1958):

في سنة (1946–1947) المالية، بلغت ميزانية وزارة المعارف (1,976,038) ديناراً[68] (مليون وتسعمائة وستة وسبعون الفاً وثمانية وثلاثون ديناراً)، أما تخصيص ميزانية البعثات العلمية منها فبلغ (82,000) ديناراً (اثنان وثمانون الفاً) وشكل ذلك ما نسبته 4,1 % من ميزانية الوزارة، علماً إن عدد الطلبة المبتعثين لهذه السنة الدراسية كان (مائة وأربعة عشر) طالباً، فيما بلغ اجمالي النفقات الفعلية لهذه السنة الدراسية (84,053,181) ديناراً (أربعة وثمانون الفاً وثلاثة وخمسون ديناراً ومائة وواحد وثمانون فلساً)، الامر الذي سجل عجزاً مالياً مقداره (2,053,181) ديناراً (الفان وثلاثة وخمسون ديناراً ومائة وواحد وثمانون فلساً)، مع ملاحظة اقتصار إرسال البعثات العلمية لهذه السنة الدراسية على وزارة المعارف فقط[69].

أما سبب العجز المالي هو زيادة اعداد طلبة البعثات، حيث لم تكن التخصيصات متلائمة مع ما تم إرساله من طلبة للدراسة.

أما تخصيصات سنة (1947–1948) المالية لميزانية وزارة المعارف بلغت (2,298,595) ديناراً (مليونان ومائتين وثمانية وتسعون الفاً وخمسمائة وخمسة وتسعون ديناراً)، وأن ما خصصته الوزارة منها لتغطية نفقات بعثتها العلمية هو (120,000) ديناراً (مائة وعشرون الفاً) أي ما نسبته 5,2% من ميزانية الوزارة نفسها، علماً إن عدد الطلبة المبتعثين للدراسة لهذه السنة الدراسية بلغ (مائتين وثمانية وخمسون) طالباً فيما بلغ اجمالي المصروفات الفعلية (119,852,518) ديناراً (مائة وتسعة عشر الفاً وثمانمائة واثنان وخمسون ديناراً وخمسمائة وثمانية عشر فلساً)، وبذلك تم تسجيل وفرة مالية مقدارها (147,482) ديناراً (مائة وسبعة واربعون ديناراً واربعمائة واثنان وثمانون فلساً)، وجاءت هذه الوفرة بسبب المبلغ الذي تم تخصيصه حيث كان مبلغاً كبيراً قياساً بعدد الطلبة المبتعثين[70].

في السنة (1948–1949) المالية رصد لميزانية وزارة المعارف مبلغاً مقداره (2,582,113) ديناراً (مليونان وخمسمائة واثنان وثمانون الفاً ومائة وثلاثة عشر ديناراً)، خصص منه مبلغاً مقداره (240,000) ديناراً (مائتين واربعون الفاً) لتغطية نفقات بعثاتها العلمية وشكل ذلك ما نسبته 9,2% من ميزانية الوزارة، علماً إن عدد الطلبة المبتعثين خلال هذه السنة الدراسية (مائة وثمانون) طالباً، فيما بلغ اجمالي النفقات الفعلية (226,723,324) ديناراً (مائتين وستة وعشرون الفاً وسبعمائة وثلاثة وعشرون ديناراً وثلاثمائة وأربعة وعشرون

ديناراً)، وبذلك سجلت وفرة مالية مقدارها (13,276,685) ديناراً (ثلاثة عشر الفاً ومائتين وستة وسبعون ديناراً وستمائة وخمس وثمانون فلساً)[71].

اقتصرت بعثة هذه السنة الدراسية على وزارة المعارف فقط، ولم ترسل أي وزارة أخرى أي بعثة علمية لها، في حين لوحظ أن الاعداد التي ترسلها وزارة المعارف قد ازدادت، وأصبح هناك تنوع في التخصصات التي يتم إرسالها، بالإضافة إلى المبتعثين من المدرسين الذين يعملون في مؤسسات وزارة المعارف لسد النقص الحاصل في هذه تلك المؤسسات التعليمية.

أما ميزانية وزارة المعارف لسنة (1949–1950) المالية، بلغت (2,674,185) ديناراً (مليونان وستمائة وأربعة وسبعون الفاً ومائة وخمس وثمانون ديناراً)، رصد منها مبلغاً مقداره (378,000) ديناراً (ثلاثمائة وثمانية وسبعون الفاً) لتغطية نفقات بعثتها العلمية وشكل ذلك ما نسبته 14,1% من ميزانية الوزارة، علماً إن عدد الطلبة المبتعثين لهذه السنة الدراسية (ستة وأربعون) طالباً، وبلغ أجمالي الصرف (304,725,614) ديناراً (ثلاثمائة وأربعة آلاف وسبعمائة وخمس وعشرون ديناراً وستمائة وأربعة عشر فلساً) ووفرت مبلغ مقداره (73,274,386) ديناراً (ثلاثة وسبعون الفاً ومائتان وأربعة وسبعون ديناراً وثلاثمائة وستة وثمانون فلساً)[72].

في السنة (1950–1951) المالية بلغت ميزانية وزارة المعارف (3,948,856) ديناراً[73] (ثلاثة ملايين وتسعمائة وثمانية واربعون الفاً وثمانمائة وستة وخمسون ديناراً)، وخصص لتغطية نفقات بعثاتها العلمية مبلغاً مقداره (540,000) ديناراً (خمسمائة واربعون الفاً) وشكل ذلك ما نسبته 13,6% من ميزانية الوزارة، وبلغ عدد الطلبة المبتعثين لهذه السنة الدراسية (مائة) طالب، ولم يرد أي فائض أو عجز في المخصصات التي خصصت للبعثات العلمية[74].

اقتصرت بعثات هذه العام على وزارة المعارف كذلك، حيث تم تشكيل مجلس الاعمار في هذه السنة وأرسل الكثير من البعثات على حساب هذا المجلس، مما أدى إلى توفير تغطية كافية لاحتياجات الوزارات الأخرى لأرسال بعثات علمية، هذا التحول يعكس القدرة على تلبية الاحتياجات في جميع الجوانب.

رصد لميزانية وزارة المعارف لسنة (1951–1952) المالية مبلغاً مقداره (4,484,460) ديناراً (أربعة ملايين واربعمائة وأربعة وثمانون الفاً واربعمائة وستون ديناراً)، خصصت منها مبلغاً (423,500) ديناراً (اربعمائة وثلاثة وعشرون الفاً وخمسمائة ديناراً)، لتغطية نفقات بعثتها العلمية وشكل ما نسبته 9,4% من ميزانية الوزارة، علماً أن عدد الطلبة المبتعثين لهذه السنة الدراسية (مائة واثنان وثلاثون) طالباً، وبلغ أجمالي المصروفات الفعلية في هذه السنة الدراسية (369,408,493) ديناراً (ثلاثمائة وتسع وستون الفاً واربعمائة وثمانية ديناراً وأربعمائة وثلاثة وتسعون فلساً)، وبذلك تم تسجيل وفرة مالية بلغت (54,091,507) ديناراً (أربعة وخمسون الفاً وواحد وتسعون ديناراً وخمسمائة وسبعة فلوس)[75].

جاءت هذه الزيادة بسبب المبالغ الكبيرة التي تم تخصيصها للبعثات العلمية حيث إن رغم كثرة الاعداد التي ترسل إلا أن المبالغ التي يتم تخصيصها للبعثات كبيرة جداً مما يجعل هناك وفرة مالية.

رصد لميزانية وزارة المعارف لسنة (1952–1953) المالية مبلغاً مقداره (2,691,815) ديناراً (مليونان وستمائة وواحد وتسعون الفاً وثمانمائة وخمسة عشر ديناراً)، خصصت منها لبعثاتها العلمية مبلغاً مقداره (514,000) ديناراً (خمسمائة وأربعة عشر الفاً) لتغطية نفقات بعثاتها العلمية وشكل ذلك ما نسبته 19% من ميزانية الوزارة، علماً إن عدد الطلبة المبتعثين لهذه السنة الدراسية بلغ (خمسة وسبعون) طالباً، فيما بلغ أجمالي المصروفات الفعلية في هذه السنة الدراسية (293,900,880) ديناراً (مائتين وثلاثة وتسعون الفاً وتسعمائة ديناراً وثمانمائة وثمانون فلساً)، وبذلك تم تسجيل وفرة مالية بلغت (247,120) ديناراً (مائتين وسبعة وأربعون ديناراً ومائة وعشرون فلساً)[76].

أما ميزانية وزارة المعارف لسنة (1953–1954) المالية فبلغت (3,278,382) ديناراً[77] (ثلاثة ملايين ومائتين وثمان وسبعون الفاً وثلاثمائة واثنان وثمانون ديناراً)، وبلغت ميزانية البعثات العلمية منها (700,100) ديناراً (سبعمائة الفاً ومائة ديناراً) أي ما نسبته 21,3% من ميزانية الوزارة، الملاحظ في هذه السنة الدراسية أنه لم يتم تسجيل فائضاً أو عجزاً مالياً في ميزانية البعثات لهذه السنة إذ جاءت التخصيصات مطابقة لتغطية نفقات طلبة البعثات العلمية، وذلك لأنه لم يتم إرسال بعثات علمية إلى الخارج حيث بقيت فروع هذه البعثة شاغرة[78].

في سنة (1954–1955) المالية بلغت ميزانية وزارة المعارف (4,144,868) ديناراً (أربعة ملايين ومائة واربع واربعون الفاً وثمانمائة وثمان وستون ديناراً)، خصص منها مبلغاً مقداره (650,000) ديناراً (ستمائة وخمسون الفاً) لتغطية نفقات بعثاتها العلمية وشكل ذلك ما نسبته 15,6% من ميزانية الوزارة، لقد بقيت فروع هذه البعثة شاغرة، ولم يتم إرسال أي طلبة خارج المملكة، وبلغ اجمالي الصرف (537,873,755) ديناراً (خمسمائة وسبعة وثلاثون الفاً وثمانية وثلاثة وسبعون ديناراً وسبعمائة وخمسة وخمسون فلساً)، وقد تم توفير مبلغ مقداره (112,126,245) ديناراً (مائة وثنا عشر الفاً ومائة وستة وعشرون ديناراً ومائتين وخمسة واربعون فلساً)، أما ميزانية دائرة الشرطة فبلغت (4,401,600) ديناراً (أربعة ملايين واربعمائة وواحد الفاً وستمائة دينار)، خصص منها مبلغاً مقداره (2400) ديناراً (الفان واربعمائة ديناراً) لسد نفقات بعثاتها العلمية وشكل ذلك ما نسبته 0,05% من هذه الميزانية، علماً إن عدد الطلبة المبتعثين لهذه السنة الدراسية (طالبين) فقط، وبلغ إجمالي النفقات الفعلية (57,875) ديناراً (سبعة وخمسون ديناراً وثمانمائة وخمسة وسبعون فلساً)، وتم توفير ما مقداره (2,342,125) ديناراً (الفان وثلاثمائة واثنان واربعون ديناراً ومائة وخمسة وعشرون فلساً)[79].

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه بان البعثات العلمية لهذه السنة الدراسية اقتصرت على وزارة المعارف ودائرة الشرطة، كما لوحظ بانه تم تسجيل وفرة مالية لكلاهما وذلك لان المبلغ الذي خصص للبعثة كان يغطي نفقات طلبة البعثات وأكثر.

رصد لميزانية وزارة المعارف لسنة (1955–1956) المالية مبلغاً مقداره (4,836,957) ديناراً (أربعة ملايين وثمانمائة وستة وثلاثين الفاً وتسعمائة وسبعة وخمسون ديناراً)، خصصت الوزارة منه مبلغاً مقداره (700,000) ديناراً (سبعمائة الفاً) وذلك ما نسبته 14,4% من ميزانية الوزارة، علماً إن عدد الطلبة المبتعثين لهذه السنة الدراسية (مائة وعشرون) طالباً، فيما بلغ إجمالي المصروفات الفعلية للبعثات العلمية (379,530,223) ديناراً (ثلاثمائة وتسع وسبعون الفاً وخمسمائة وثلاثون ديناراً ومائتين وثلاثة وعشرون فلساً)، وبذلك تم تسجيل وفرة مالية مقدارها (320,470,767) ديناراً (ثلاثمائة وعشرون الفاً واربعمائة وسبعون ديناراً وسبعمائة وسبع وستون فلساً) وذلك بسبب وجود مقاعد شاغرة في بعثة هذه السنة الدراسية وهذا ما سيتم الحديث عنه في الفصل الثالث[80].

في السنة (1956–1957) المالية بلغت ميزانية وزارة المعارف (4,833,870) ديناراً (أربعة ملايين وثمانمائة وثلاثة وثلاثون الفاً وثمانمائة وسبعون ديناراً)، وبلغ ما خصصته منها لتغطية نفقات بعثاتها العلمية (720,000) ديناراً (سبعمائة وعشرون الفاً) وشكل ذلك ما نسبته 14.8% من ميزانية الوزارة، علماً إن عدد الطلبة المبتعثين لهذه السنة الدراسية (مائة وثلاثون) طالباً، في حين بلغ اجمالي النفقات الفعلية (174,149,264) ديناراً (مائة وأربعة وسبعون الفاً ومائة وتسع واربعون ديناراً ومائتين واربع وستون فلساً)، وبذلك سجلت هذه السنة الدراسية وفرة مالية مقدارها (545,850,736) ديناراً (خمسمائة وخمس واربعون الفاً وثمانمائة وخمسون ديناراً وسبعمائة وستة وثلاثون فلساً)[81].

وجاء سبب هذه الوفرة المالية للتخصيصات الكبيرة وضعتها وزارة المعارف لبعثاتها العلمية، حيث ان التخصيصات كانت تغطي عدد الطلبة الذين أرسلوا للخارج.

في السنة (1957–1958) المالية بلغت ميزانية وزارة المعارف (6,286,740) ديناراً (ستة ملايين ومائتين وستة وثمانون الفاً وسبعمائة واربعون ديناراً)[82]، خصص منها مبلغاً مقداره (720,000) دينار (سبعمائة وعشرون الفاً) لتغطية نفقات بعثاتها العلمية، وشكل ذلك ما نسبته 11,4% من ميزانية الوزارة، علماً أن عدد الطلبة المبتعثين لهذه السنة الدراسية (مائة واثنان وخمسون) طالباً، في حين بلغ اجمالي المصروفات الفعلية (189,420,570) ديناراً (مائة وتسع وثمانون الف واربعمائة وعشرون ديناراً وخمسمائة وسبعون ديناراً)، وبذلك فقد سجلت هذه السنة الدراسية وفرة مالية مقدارها (530,579,430) ديناراً (خمسمائة وثلاثون الفاً وخمسمائة وتسع وسبعون ديناراً وأربعمائة وثلاثون فلساً)، أما ميزانية مديرية الشرطة فبلغت (5,940,110) ديناراً (خمسة ملايين وتسعمائة واربعون الف ومائة وعشرة ديناراً)، خصص منها مبلغاً مقداره (400) ديناراً (اربعمائة ديناراً) لسد نفقات بعثتها العلمية، وشكل ذلك ما نسبته 0,006% من ميزانيتها، فيما بلغ إجمالي المصروفات الفعلية (592,642) ديناراً (خمسمائة واثنان وتسعون ديناراً وستمائة واثنان واربعون فلساً)، الامر الذي سجل عجزاً مالياً مقداره (192,642) ديناراً (مائة واثنان وتسعون ديناراً وستمائة واثنان واربعون فلساً)[83].

يلاحظ مما سبق ان وزارة المعارف عند تخصيصها لبعثاتها قد تم تسجيل وفرة مالية وهذا يدل على ان التخصيصات هائلة رغم الاعداد الكبيرة التي كانت ترسل للدراسة في الخارج، على عكس مديرية دائرة الشرطة التي أحدثت عجزاً مالياً في النفقات وذلك بسبب التخصيصات الضئيلة التي خصصت لبعثاتها العلمية.

رصد لوزارة المعارف خلال السنة (1958–1957) المالية مبلغاً (6,411,490) ديناراً (ستة ملايين واربعمائة وأحد عشر ألفاً وأربعمائة وتسعون ديناراً)[84]، وبلغ عدد الطلبة المبتعثين لهذه السنة الدراسية (مائتين وثلاثة) طالب[85].

الخاتمة

من خلال دراستنا لميزانية البعثات العليمة خلال السنوات الدراسية (1922–1958) نرى هناك اهتماماً كبيراً في البعثات العلمية من قبل الحكومات العراقية التي تعاقبت على السلطة ويمكن أيجاز ذلك من خلال النقاط الاتية:–

1–نرى أن جميع الحكومات التي تسلمت السلطة أولت اهتماماً كبيراً في البعثات العلمية وعملت على زيادتها، رغم انها كانت قليلة في السنوات الأولى من تأسيس الحكومة العراقية إلا انها اخذت تزداد شيئاً فشيء، إذ عملت على توسيع هذه البعثات وتم إرسال الطلبة في مختلف الاختصاصات وذلك لسد النقص الحاصل في وزارة المعارف والوزارات الأخرى، اذ عملت وزارة المعارف على تخصيص المبالغ اللازمة من ميزانيتها للبعثات، وذلك لحاجتها للفئات المثقفة لإدارة المؤسسات التعليمية والإدارية ومحاولة التقليل أو الأستغناء عن الكوادر الأجنبية التي كانت تعمل في مدارس ومعاهد المملكة العراقية، إضافة إلى قيام الوزارات الأخرى بأرسال موظفيها للدراسة في الخارج حسب احتياجاتها وذلك لأنها ارادت اشخاصاً ذو شهادات اعلى وكفاءة أفضل في إدارة اعمال دوائرها ولمختلف الاختصاصات.

2–ان ما تم تخصيصه من أموال في بادئ الامر للبعثات لم يكن كافياً لسد نفقات الطلبة المبتعثين، حيث تم زيادة هذه النفقات بالتدريج من قبل وزارة المعارف والوزارات الأخرى، وذلك بسبب كثرة الطلبة المبتعثين.

3– إن التخصيصات لسد نفقات البعثات العلمية أدت إلى حدوث فائض في بعض السنوات الدراسية وعجزاً في سنوات أخرى، وذلك بسبب ما يخصص للطلبة البعثات حيث كان ذلك يتم اغلب الأحيان عن طريق التخمين.

4–على الرغم من ارسال بعض الوزارات لبعثاتها على نفقتها الا أن هناك وزارات أخرى لم ترسل أي بعثة على نفقتها، وذلك لان ليس كل الوزارات لها نفس التخصيص المالي حيث ما يتم تخصيصه لها لا يكفي سد نفقاتها داخل المملكة ولهذا لم ترسل بعثات.

5–على الرغم من قيام وزارة المعارف بأرسال البعثات، إلا أن بعض الوزارات قامت هي الأخرى بأرسال بعثات لاسيما من بين موظفيها للدراسة للحصول على تحصيل علمي أعلى من جهة ولعدم مقدرة وزارة المعارف على

سد نفقات جميع البعثات من جهة ثانية، الأمر الذي دفع بوزارة المعارف للطلب من باقي الوزارات القيام بأرسال من تحتاج اليه على أن تقوم وزارة المعارف بدورها بالمتابعة والاشراف على جميع البعثات العلمية إضافة لبعثة مديرية دائرة الشرطة باستثناء (البعثات العسكرية) التي تتم متابعتها من قبل وزارة الدفاع.

يرى الباحثين إن اهتمام الحكومة العراقية بالجانب التعليمي لاسيما جانب البعثات العلمية منه المرسلة إلى خارج العراق والقادمة اليه اهتماماً كبيراً وأنعكس ذلك على ما تم تخصيصه لوزارة المعارف، على الرغم مما كانت تعانيه الدولة في بعض السنوات من ضائقة مالية إلا أن ذلك لم ينعكس سلباً على جانب التعليم، كذلك أولت وزارة المعارف اهتماماً خاصاً بالبعثات العلمية وذلك من اجل الحصول على طبقة متعلمة تعليماً افضل، والحصول على الشهادات العليا من اجل الارتقاء بالواقع العلمي ورفع مستواه إلى ما تطمح اليه الحكومة العراقية والوصول إلى مصاف الدول المتقدمة علمياً، وكذلك محاولة التقليل أو ابعاد العناصر الأجنبية التي كانت تعمل في المدارس العراقية لأنها لم تكن على معرفة تامة بطبيعة المجتمع العراقي من جهة وعدم قدرتها على الوصول إلى نفوس الطلبة من جهة ثانية، ولأجل كل ذلك حصلت نقلة نوعية في وزارة المعارف والوزارات الأخرى من حيث الارتقاء والوصول إلى ما كانت تصبو اليه في هذا الجانب.

الهوامش:

[1] احمد حردان حسن السوداني، الميزانية العامة للدولة العراقية في العهد الملكي 1939–1958، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية ابن رشد للعلوم الإنسانية، جامعة بغداد، 2020، ص 10.

[2] فلاح حسن كزار، وزارة المعارف العراقية 1920–1958 (دراسة تاريخية)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية– ابن رشد– للعلم الإنسانية، جامعة بغداد، 2016، ص 139؛ ماجدة كريم حسن، وزارة الداخلية (المرحلة التأسيسية) دراسة في هيكلها التنظيمي والإداري ومسؤولياتها التخصصية 1931–1934، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة القادسية، 2001، ص 219.

[3] فلاح حسن كزار، المصدر السابق، ص 139.

[4] عاصم حاكم عباس الجبوري وفلاح مجيد حسون العارضي، موازنة وزارة المعارف في العهد الجمهوري دراسة في اثارها التنموية 1958–1968، مركز بابل للدراسات الإنسانية، (مجلة)، بابل، مج 4، ع3، 2014، ص4 .

[5] الحكومة العراقية، وزارة المعارف، التقرير السنوي لسير المعارف 1925–1926، مطبعة دار السلام، بغداد، (د.ت)، ص 4؛ فلاح حسن كزار، المصدر السابق، ص ص 139–140.

[6] وهي عملة هندية تم تدأولها في العراق عند الاحتلال البريطاني عام 1914 واستمر التعامل بها حتى عام 1931، بعدها صدر قانون العلمة العراقية وهي الدينار العراقي وتوابعه بعد صدور نظام العملة الوطنية (أربعة واربعون) لعام 1931، وكل (13,3) روبية تعادل ديناراً تقريباً، وسوف نعتمد الدينار إلى جانب الروبية إلى السنة التي اعتمد فيها الدينار فقط وذلك من اجل توحيد المصطلحات. للمزيد من المعلومات ينظر:– د. ك. و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 311/390، لائحة قانون العملة العراقية لسنة 1930، و49، ص 88؛ سعد كاظم حسن، تاريخ النقود العراقية 1921–1958 (دراسة تاريخية)، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية ابن رشد للعلوم الانسانية، جامعة بغداد، 1998، ص ص 88–103.

[7] أما ميزانية الدولة العامة فقد بلغت (أربعة وخمسون مليون واربعمائة واثنان الف روبية) أي حوالي (سبعمائة وثلاثة وعشرون الفاً وخمسمائة وستة واربعون ديناراً وستمائة فلساً)، وهنا تعتقد الباحثة أن كل من المؤرخ أبراهيم خليل أحمد والمؤرخان عاصم حاكم عباس الجبوري و فلاح مجيد حسون العارضي قد اخطأوا في ذكر مبلغ الميزانية الحقيقية عند نشرها في مؤلفاتهم. للمزيد من المعلومات ينظر:- فلاح حسن كزار، المصدر السابق، ص 143؛ إبراهيم خليل احمد في كتابه تطور التعليم الوطني في العراق 1869-1932، ص 371؛ عاصم حاكم عباس الجبوري وفلاح مجيد حسون العارضي، المصدر السابق، ص 4.

[8] عبد الرزاق الهلالي، تاريخ التعليم في العراق في عهد الانتداب البريطاني 1921-1932، الرافدين، صيدا، 1953، ص 372.

[9] أما ميزانية الدولة العامة فقد بلغت (سبعة وخمسون مليون وخمسمائة وتسعة وخمسون الف روبية) أي حوالي (سبعمائة وخمسة وستون الفاً وخمسمائة وأربعة وثلاثون ديناراً وسبعمائة فلساً). للمزيد من المعلومات ينظر:- الحكومة العراقية، وزارة المالية، دائرة المحاسبات العمومية، حسابات الحكومة العراقية لسنة 1924-1925 المالية، دار الطباعة الحديثة، (د. ت)، ص 5.

[10] مجموع نفقات البعثة والنسبة المئوية من عمل الباحثة بالاستناد على المصادر الأتية: عبد الرزاق الهلالي، المصدر السابق، ص 372.

[11] بلغت ميزانية الدولة العامة (ثلاثة وخمسون مليون وتسعمائة وعشرون الفاً وخمسة وستون روبية) أي حوالي (سبعمائة وسبعة عشر الفاً ومائة وستة وثلاثون ديناراً وثمانمائة وأربعة وستون ديناراً) للمزيد من المعلومات ينظر:- د .ك .و، الوحدة الوثائقية، ملفات ميزانية وزارة المعارف، رقم الملف 32050/218، تخمينات ميزانية 1925-1926، و 8، ص 10؛ الحكومة العراقية، مجموعة البيانات والقوانين لسنة 1925، المكتبة العصرية، بغداد، 1926، ص 167؛ المصدر نفسه، وزارة المالية، دائرة المحاسبات العمومية، حسابات الحكومة العراقية، لسنة 1925 المالية، طبع في مطبعة الحكومة، بغداد، 1927، ص 5؛ فيليب ويلارد آيرلاند، العراق دراسة في تطوره السياسي، ت: جعفر خياط، ط 2، دار ميزوبوتاميا للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، 2013، ص 539.

[12] التكاليف النهائية لميزانية البعثات العلمية من عمل الباحثة بالاستناد إلى: الحكومة العراقية، م . م . ن، الدورة الانتخابية الرابعة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1933، 5 نيسان عام 1934، المصدر السابق، ص 6.

[13] شرط الواقف:- هو الشرط الرئيسي الذي يضعه المتبرعون من عامة الناس أو خاصتهم لوزارة الأوقاف أو احدى تشكيلاتها الإدارية لانفاق اموال المتبرعين بها في مجال معين ومنه الانفاق على طلبة العلم. للمزيد من المعلومات ينظر:- ميس احمد مهدي البناء، الأوقاف العامة في مدينة كربلاء 1921-1958 (دراسة تاريخية)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة كربلاء، 2023.

[14] أما ميزانية الدولة العامة فقد بلغت (خمسة وخمسون مليون وثلاثمائة وواحد وثلاثون الفاً وتسعمائة وثمانون روبية) أي حوالي (سبعمائة وخمسة وثلاثون الفاً وتسعمائة وخمسة عشر ديناراً وثلاثمائة وأربعة وثلاثون فلساً). للمزيد من المعلومات ينظر:- الحكومة العراقية، وزارة المالية، دائرة المحاسبات العمومية، حسابات الحكومة العراقية للسنة 1926 المالية، مطبعة الحكومة، بغداد، د. ت، ص ص 1، 13؛ فلاح حسن كزار، المصدر السابق، ص 149.

[15] الحكومة العراقية، وزارة المالية، دائرة المحاسبات العمومية، حسابات الحكومة العراقية للسنة 1926المالية، المصدر السابق، ص ص 1-5؛ المصدر نفسه، م. م. ن، الدورة الانتخابية الرابعة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1933، المصدر السابق، ص 22.

[16] الحكومة العراقية، وزارة المالية، ديوان مراقب الحسابات العام، تقرير مراقب الحسابات عن تدقيق حسابات الحكومة العراقية لسنة 1926-1927، مطبعة الحكومة، بغداد، 1927، ص 15.

[17] أما ميزانية الدولة العامة فقد بلغت (سبعة وخمسون مليوناً وسبعة وستون الفاً وخمسمائة وثمان وسبعون روبية) أي حوالي (سبعمائة وثمانية وستون الفاً ومائتين وخمسة عشر ديناراً وستمائة وسبعة وثمانون فلساً). للمزيد من المعلومات ينظر:- الحكومة العراقية، وزارة المالية، دائرة المحاسبات العمومية، حسابات الحكومة العراقية للسنة 1927 المالية، مطبعة دار السلام، بغداد،

1927، ص ص1–5 ؛ فلاح حسن كزار، المصدر السابق، ص 149؛ نداء الشعب، (جريدة)، بغداد، ع 402، 18 مايس 1927.

[18] الحكومة العراقية، وزارة المالية، دائرة المحاسبات العمومية، حسابات الحكومة العراقية للسنة 1927 المالية، المصدر السابق، ص 59.

[19] أما ميزانية الدولة العامة فقد بلغت (سبعة وخمسون مليون واربعمائة وثمانية وتسعون الفاً وخمسمائة وسبعة وسبعون روبية) أي حوالي (سبعمائة وأربعة وستون الفاً وسبعمائة وواحد وثلاثون ديناراً وأربعة وسبعون فلساً). للمزيد من المعلومات ينظر:– الحكومة العراقية، وزارة المالية، دائرة المحاسبات العمومية، حسابات الحكومة العراقية للسنة 1928 المالية، مطبعة دنكور الحديثة، بغداد، د. ت، ص ص 1–6.

[20] المصدر نفسه، ص 65.

[21] الحكومة العراقية، وزارة المالية، ديوان مراقب الحسابات العام، تقرير مراقب الحسابات العام عن تدقيق حسابات الحكومة العراقية لسنة 1928–1929، مطبعة الحكومة، بغداد، 1932، ص 18؛ المصدر نفسه، م. م. ن، الدورة الانتخابية الثانية، الاجتماع غير الاعتيادي، بغداد، مطبعة الحكومة، 1928، ص 31؛ النهضة، (جريدة)، بغداد، ع 138، 4تموز 1928.

[22] أما ميزانية الدولة العامة فقد بلغت (ثمانية وخمسون مليون وخمسمائة واثنان واربعون الفاً وأربعة وثمانون روبية) أي حوالي (سبعمائة وثمان وسبعون الفاً وستمائة وتسعة ديناراً وسبعمائة وسبعة عشر فلساً). للمزيد من المعلومات ينظر:– الحكومة العراقية، وزارة المالية، دائرة المحاسبات العمومية، حسابات الحكومة العراقية للسنة 1929 المالية، مطبعة دنكور الحديثة، بغداد، د.ت، ص ص 3–6؛ فلاح حسن كزار، المصدر السابق، ص 151؛ افراح شبل عبد الحسن، تطور الحركة النسوية في العراق 1958–1963، رسالة ماجستير (غير منشورة)، مجلس المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، 2006، ص 35.

[23] الحكومة العراقية، م. م. ن، الجلسة الحادية والخمسون، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1928، مطبعة الحكومة، بغداد، الثاني / حزيران/ 1929، ص ص715–733 ؛ المصدر نفسه، وزارة المعارف، التقرير السنوي عن سير المعارف لسنة 1929–1930، مطبعة الحكومة، بغداد، 1931، ص 14.

[24] الحكومة العراقية، وزارة المالية، دائرة المحاسبات العمومية، حسابات الحكومة العراقية للسنة 1930 المالية، طبع في مطبعة الحكومة ، بغداد، 1932، ص ص 1–5.

[25] أما ميزانية الدولة العامة فبلغت (ثلاثة وخمسون مليون ومائتين وسبعة وخمسون الفاً وثمانمائة وثلاثون روبية) أي حوالي (سبعمائة وثمان الفاً وثلاثمائة وتسعة وعشرون ديناراً ومائة وتسعة وثلاثون فلساً). للمزيد من المعلومات ينظر:– الحكومة العراقية، وزارة العدلية ،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة 1931، مطبعة دنكور الحديثة، بغداد، 1932، ص 87؛ المصدر نفسه، وزارة المالية، دائرة المحاسبات العمومية، حسابات الحكومة العراقية للسنة 1931 المالية، طبع في مطبعة الحكومة، بغداد، 1932، ص 76.

[26] جاءت تلك الظروف الاقتصادية السيئة نتيجة لحصول ازمة اقتصادية عالمية في خريف عام 1929، وقد ابتدأت في اكبر الدول الرأسمالية وهي الولايات المتحدة الامريكية وامتدت اثارها لتشمل معظم دول العالم تقريباً، واستمرت حتى عام 1933. للمزيد من المعلومات ينظر:– مشتاق كاظم محمد الخفاجي، العراق في سنوات الازمة الاقتصادية العالمية (1929–1933)، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الآداب، جامعة الكوفة، 2001؛ عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي، ج 3، ط 7، دار الرافدين، بيروت، 2008، ص 86.

[27] أما ميزانية الدولة العامة بلغت (سبعة واربعون مليونا وخمسمائة وواحد وسبعون الفاً وتسعمائة وثمانون روبية) أي حوالي (ستمائة واثنان وثلاثون الفاً وسبعمائة وسبعة ديناراً وثلاثمائة وأربعة وثلاثون فلساً). للمزيد من المعلومات ينظر:– الحكومة

العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة 1931، مطبعة دنكور الحديثة، بغداد، 1932، ص ص 379–380؛ فلاح حسن كزار، المصدر السابق، ص154؛ السياسة، (جريدة)، بغداد، ع 367، 30 كانون الثاني 1931.

[28] الحكومة العراقية، وزارة المعارف، التقرير السنوي عن سير المعارف للسنوات الثلاثة 1930–1931، 1931–1932، 1932–1933، مطبعة الحكومة، بغداد، 1934، ص 67.

[29] الحكومة العراقية، م. م. ن، الدورة الانتخابية الرابعة، الاجتماع الغير الاعتيادي لسنة 1933، 5 نيسان عام 1934، مطبعة الحكومة، بغداد، 1934، ص22؛ المصدر نفسه، م. م. ن، الدورة الانتخابية الثالثة، اجتماع 1931، لجنة الأمور المالية، 16 أذار 1932، مطبعة الحكومة، بغداد، 1934، ص 3؛ لغة العرب، (مجلة)، العراق، ج 8، السنة التاسعة، بغداد، آب 1931، ص 638.

[30] نظراً لأهمية هذه الوزارة ومالها علاقة بالأمور الاقتصادية والمالية والتجارية في بناء الدولة ورفاهية الشعب، فقد وضع ضمن اعمالها جميع عوامل الإنتاج من تجارة وزارعة وصناعة، وقد كانت تسمى وزارة الاقتصاد والمواصلات وقد غير اسمها في عام 1939 إلى وزارة الاقتصاد. للمزيد من المعلومات ينظر:– أدورد عبد العظيم عنبر الحميري، وزارة الاقتصاد العراقية (1939–1958) "دراسة تاريخية"، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة القادسية، 2017.

[31] الحكومة العراقية، م. م. ن، الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1931، 26 أذار 1932، ص 3.

[32] د. ك. و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 311/1870، البعثات العلمية 1932–1937، و 21، ص 23؛ المصدر نفسه، ملفات المالية/ مراقب الحسابات، رقم الملف 3215/748، تدقيق معاملات البعثات العلمية 1937–1940، و 10، ص 12؛ المصدر نفسه، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 311/469، قرارات مجلس الوزراء 1937–1937، و 13، ص 36؛ البلاد، (جريدة)، بغداد، السنة التاسعة، ع 9087، 4 شباط 1938.

[33] د. ك. و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، 311/1870، المصدر السابق، و 21، ص 23؛ الحكومة العراقية، وزارة المالية، ديوان مراقب الحسابات العامة، تقرير مراقب الحسابات العام عن تدقيق حسابات الحكومة العراقية للسنة 1935 المالية، مطبعة الحكومة، بغداد، 1938، ص 9.

[34] أما ميزانية الدولة العامة فبلغت (ثلاثة ملايين وخمسمائة وواحد وسبعون الفاً واربعمائة واثنان واربعون ديناراً). للمزيد من المعلومات ينظر:– فلاح حسن كزار، المصدر السابق، ص ص 156–157.

[35] الحكومة العراقية، م. م. ن، الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1931، لجنة الأمور المالية، 16 أذار 1932، ص 3.

[36] المصدر نفسه، ص 3.

[37] شريف خشن شامخ عبد النبي، عبد الكريم الازري حياته ودورة الإداري والسياسي في العراق حتى عام 1946 ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2011، ص ص8–14.

[38] هو عبد الكريم بن عبد الحسين بن يوسف من اسرة بغدادية عريقة هي اسرة الحضيري، ولد في مدينه الكاظمية عام 1909، نشأ في بيت علم وثراء، وكانت البيئة لها الأثر الكبير في نشأته واعداده، درس في جامع ال ياسين تعلم القران، وكانت دراسته الابتدائية خلال الحرب العالمية الأولى 1915، وكان دائما متفوق على اقرانه والتحق بالمدرسة الثانوية 1921 وقد عملت وزارة المعارف على ابتعاث الطلبة المتفوقين إلى لبنان وكان الازري الأول في صفه لهذا اختير للدراسة في لبنان. للمزيد من المعلومات ينظر:– شريف خشن شامخ عبد النبي، المصدر السابق؛ ازهار محمد جادم، عبد الكريم الازري ودوره السياسي والإداري في العراق 1946–1958، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 2023.

[39] أما ميزانية الدولة العامة فبلغت (ثلاثة ملايين وسبعمائة واربع وستون الفاً وتسعمائة وأربعة ديناراً). للمزيد من المعلومات ينظر:– فلاح حسن كزار، المصدر السابق، ص 160.

[40] الحكومة العراقية، م. م. ن، الدورة الانتخابية الرابعة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1933، 5 نيسان عام 1934، ص 22.

[41] وزارة المالية، ديوان مراقب الحسابات العامة، تقرير مراقب الحسابات العام عن تدقيق حسابات الحكومة العراقية للسنة 1935 المالية، المصدر السابق، ص 9.

[42] أما ميزانية الدولة العامة فبلغت (ثلاثة ملايين وثمانمائة وثلاثة عشر الفاً ومائة وسبعة وتسعون ديناراً). للمزيد من المعلومات ينظر:- الحكومة العراقية، م. م. ن، الدورة الانتخابية الرابعة، الاجتماع الغير الاعتيادي لسنة 1933، 5 نيسان عام 1934، مطبعة الحكومة، بغداد، 1934، ص 22؛ فلاح حسن كزار، المصدر السابق، ص 160؛ عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج 4، ط 2، العرفان، صيدا، 1953، ص 28؛ عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي، ج 3، المصدر السابق، ص 127.

[43] أما ميزانية الدولة العامة فبلغت (أربعة ملايين واربعمائة وأربعة وتسعين الفاً واربعمائة وستة وتسعون ديناراً). للمزيد من المعلومات ينظر:- د. ك. و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 311/460، قرارات مجلس الوزراء 1936، ص ص 48، 68؛ الحكومة العراقية، وزارة المالية، مديرية المحاسبات العامة للسنة 1935 المالية، حسابات الدولة النهائية في 8- تشرين الثاني 1936، مطبعة الحكومة، بغداد، 1938، ص ص 18، 96؛ الحكومة العراقية، م. م. ن، تقرير لجنة الأمور المالية عن الميزانية العامة لسنة 1935، الدورة الانتخابية السادسة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1935، مطبعة الحكومة، بغداد، 15 / 12 / 1935، ص 5.

[44] ملاحظة عامة:- ابتداء من هذا العام 1935-1936 بدأ الوزارات الأخرى بتحمل نفقات بعثاتها العلمية نذكر منها:- وزارة الصحة العراقية:- لقد تأسست في أيلول 1921، لكن ما نجده انه سرعان ما الحقت بوزارة الداخلية في حزيران 1922، اذ اصبح براسها مديراً عاماً تابعاً لوزارة الداخلية، والجدير بالذكر كانت تشمل وزارة الصحة دوائر مركزية من المقر العام وشعب التفتيش ومعهد لمعالجة الامراض علماً أن أول وزير للصحة عندما كانت تابعة لوزارة الداخلية هو حنا خياط. للمزيد من المعلومات ينظر:- قحطان حميد كاظم العنبكي، وزارة الداخلية العراقية 1939-1958، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية- ابن رشد- للعلوم الانسانية، جامعة بغداد، 2007، ص 16؛ نور فاضل حمزة، الواقع الصحي والتعليمي في لواء ديإلى للمدة 1921-1958، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة ديالى، 2015، ص 25.

[45] الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة الأنظمة والقوانين للسنة 1935، مطبعة الحكومة، بغداد، 1936، ص176 .

[46] المصدر نفسه، وزارة المالية، مديرية المحاسبات العامة للسنة 1935 المالية، المصدر السابق، ص ص 36 و96.

[47] لقد استحدثت هذه الوزارة في عام 1921 وسميت بوزارة الاشغال والمواصلات، وكان ضمن هذه الوزارة مديريات منها (الأبنية والطرق، سكة الحديد، البرق، الري، المساحة، واضيف لها دائرة الاثار، ولجنة اسالة ماء بغداد)، وقد تغير اسمها في عام 1932 إلى وزارة الاقتصاد والمواصلات وفي عام 1935 تم فك ارتباط لجنة الاسالة والماء والحاقها بوزارة الداخلي، واضيف لها مديرة مدرسة الهندسة واعيد استحداث وزارة الاشغال والمواصلات في عام 1939 وفصل الاقتصاد عنها واصبح هناك وزارة للاقتصاد مستقلة. للمزيد من المعلومات ينظر:- زينه مسلم درويش، وزارة المواصلات والاشغال (1920-1939) دراسة تاريخية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية ابن رشد للعلوم الانسانية، جامعة بغداد، 2012.

[48] عند تشكيل الحكومة الوطنية في العراق عام 1921 تم استحداث وزارة الري والزراعة، وقد الغيت في عام 1927 واضيفت مع وزارة الاقتصاد باسم مديرية الزراعة والبيطرة، إلى أن اعاد نوري السعيد استحداث الوزارة الجديدة في عام 1952، واصبح اسمها وزارة الزراعة. للمزيد من المعلومات ينظر:- حسين علي فليح، وزارة الزراعة في العراق 1952-1963 دراسة تاريخية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية ابن رشد للعلوم الانسانية، جامعة بغداد، 2015.

[49] أما ميزانية الدولة العامة بلغت (أربعة ملايين وسبعمائة وسبعة وعشرين الفاً وثلاثمائة وخمسة وثلاثين ديناراً). للمزيد من المعلومات ينظر:- د. ك. و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 311/640، المصدر السابق، ص ص 48،

68؛ الحكومة العراقية، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة، حسابات الدولة العراقية للسنة 1936 المالية، مطبعة الحكومة، بغداد، 1938، ص ص 1، 46.

[50] الجدول من عمل الباحثة بالاستناد إلى المصدر التالي: الحكومة العراقية، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة، حسابات الدولة العراقية للسنة 1936 المالية، مطبعة الحكومة، بغداد، 1938، ص ص 40 و 120.

[51] أما ميزانية الدولة العامة بلغت (خمسة ملايين واربعمائة وثمانية وثلاثون الفاً وسبعة وعشرون ديناراً). للمزيد من المعلومات ينظر:- الحكومة العراقية، وزارة المالية، التقرير السنوي لحسابات الدولة العراقية لسنة 1937 المالية لمديرية الحسابات العامة شعبة التوجيه، مطبعة الحكومة، بغداد، 1939، ص ص 6،50.

[52] الجدول من عمل الباحثة بالاعتماد على المصدر الاتي: المصدر نفسه.

[53] الحكومة العراقية، وزارة المالية، التقرير السنوي لحسابات الدولة العراقية لسنة 1937 المالية لمديرية الحسابات العامة شعبة التوجيه، المصدر السابق، ص 50.

[54] أما ميزانية الدولة العامة (خمسة ملايين واربعمائة وتسعة وستون الفاً وثلاثة عشر ديناراً). للمزيد من المعلومات ينظر:- الحكومة العراقية، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة ، حسابات الدولة العراقية للسنة 1938 المالية، مطبعه الحكومة، بغداد، 1940، ص ص 6،49.

[55] الجدول من عمل الباحثة بالاستناد إلى المصدر الاتي: الحكومة العراقية، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة، حسابات الدولة العراقية للسنة 1938 المالية، المصدر السابق، ص ص 37،49.

[56] بلغت ميزانية الدولة العامة (خمسة ملايين وتسعمائة وأربعة وتسعون الفاً وستمائة واثنان وثلاثون ديناراً). للمزيد من المعلومات ينظر:- الاستقلال، (جريدة)، ع 3406، 21 تموز 1939؛ علي حسين مشعب الغانمي، الحركة الثقافية في لواء البصرة 1939-1958، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة البصرة، 2020، ص 107.

[57] الحكومة العراقية، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة، حسابات الدولة العراقية للسنة 1939 المالية، مطبعه الحكومة، بغداد، 1940، ص ص 1 ،69.

[58] الجدول من عمل الباحثة بالاستناد للمصدر الاتي: المصدر نفسه.

[59] الحكومة العراقية، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة، حسابات الدولة العراقية للسنة 1939 المالية، المصدر السابق، ص 123.

[60] قامت الحرب العالمية الثانية في عام 1939 وشملت كل دول العالم تقريباً وقد اثرت في العراق وعلاقته من باقي الدول وخاصة بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية ، حيث انقسم العراق إلى جزأين احدهما مؤيد لبريطانيا واخر معارض واثر ذلك كثيراً في سياسة العراق إلى انتهاء الحرب في عام 1945. للمزيد من المعلومات ينظر:- بشار فتحي جاسم العكيدي، صراع النفوذ البريطاني – الأمريكي في العراق(1939-1958) دراسة تاريخية، المنهل، (د. م)، 2011، ص ص 83-103.

[61] أما ميزانية الدولة العامة فقد بلغت (ستة ملايين وخمسمائة وثمانية وثلاثون الفاً وثلاثمائة وثمانون ديناراً). للمزيد من المعلومات ينظر:- فلاح حسن كزار، المصدر السابق، ص 166.

[62] الحكومة العراقية، وزارة المعارف، التقرير السنوي عن سير المعارف 1939-1940، مطبعة الحكومة، بغداد، د.ت، ص 52.

[63] أما ميزانية الدولة العامة بلغت (ستة ملايين وستمائة وخمسون الفاً وسبعمائة دينار). للمزيد من المعلومات ينظر:- الحكومة العراقية، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة، حسابات الدولة العراقية للسنة 1941 المالية، مطبعة الحكومة، بغداد، 1944، ص ص 6،63؛ منار عبد المجيد عبد الكريم، الجامعة الامريكية في بيروت واثر خريجيها العراقيين على الفكر السياسي في العراق الملكي، مؤسسة ثائر العصامي، بغداد، 2014، ص 78.

[64] بلغت ميزانية الدولة العامة (سبعة ملايين وستمائة وسبعة وعشرون الفاً وستمائة وثلاثة وثلاثون ديناراً). للمزيد من المعلومات ينظر:– الحكومة العراقية، وزارة المالية، مديرية الحسابات العامة ، حسابات الدولة العراقية لسنة 1942 المالية، مطبعه الحكومة، بغداد ، 1943 ، ص ص5،115.

[65] أما ميزانية الدولة العامة بلغت (اثنا عشر مليوناً ومائتين وسبعة وتسعون الفاً وخمسمائة وسبعة واربعون ديناراً). للمزيد من المعلومات ينظر:– الحكومة العراقية، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الدولة العراقية للسنة 1943 المالية، مطبعة الحكومة، بغداد، 1945، ص ص 7،121.

[66] أما ميزانية الدولة العامة فبلغت (ثلاثة عشر مليوناً وسبعمائة وتسعة واربعون الفاً وثمانمائة دينار). للمزيد من المعلومات ينظر:– الحكومة العراقية، وزارة المالية، مديرية المحاسبات العامة، حسابات الدولة العراقية لسنة 1944 المالية، مطبعة الحكومة، بغداد، 1946، ص ص 6، 125.

[67] بلغت ميزانية الدولة العامة (ثمانية عشر مليون وثلاثة وسبعون الفاً واربعمائة وسبعين ديناراً). للمزيد من المعلومات ينظر:– الحكومة العراقية، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة، حسابات الحكومة العراقية للسنة 1945 المالية، مطبعة الحكومة، بغداد، د. ت، ص ص 6،57؛ الحكومة العراقية، م. م. ن، تقرير لجنة الشؤون المالية عن لائحة قانون الميزانية العامة لسنة 1945 المالية، الدورة الانتخابية العاشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1944، مطبعة الحكومة، بغداد، 1945، ص ص 51–55.

[68] بلغت ميزانية الدولة العامة (اثنان وعشرون مليون واربعمائة وواحد وسبعون الفاً وثمانمائة وخمسة وتسعون ديناراً). للمزيد من المعلومات ينظر:– الحكومة العراقية، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة، حسابات الدولة العراقية لسنة 1946 المالية، مطبعة الحكومة، بغداد، 1949، ص 5؛ فلاح حسن كزار، المصدر السابق، ص 177.

[69] الحكومة العراقية، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة، حسابات الدولة العراقية لسنة 1946 المالية، المصدر السابق، ص ص 54،108؛ المعلم الجديد، (مجلة)، الجزاءان الرابع والخامس، مطبعة التفيض، بغداد، أيلول 1946، ص 286.

[70] أما ميزانية الدولة العامة بلغت (ثلاثة وعشرون مليوناً ومائة وستة وثلاثون الفاً ومائتي دينار). للمزيد من المعلومات ينظر:– الحكومة العراقية، م. م. ن، الدورة الانتخابية الحادية عشر، الجلسة السادسة 1 كانون الثاني 1948، مطبعة الحكومة، بغداد، 1947، ص 102؛ المصدر نفسه، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة، حسابات الدولة العراقية لسنة 1947 المالية، مطبعة الحكومة، بغداد، 1950، ص ص 6،114.

[71] وبلغت ميزانية الدولة العامة (خمسة وعشرون مليوناً وتسعمائة وتسعة وستون الف ديناراً). للمزيد من المعلومات ينظر:– الحكومة العراقية، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة، حسابات الدولة العراقية للسنة 1948 المالية، مطبعة الحكومة، بغداد، 1951، ص ص 6،120؛ المعلم الجديد، (مجلة)، ج 2، السنة الثانية عشر، مطبعة التفيض، بغداد، تشرين الثاني 1948، ص 193.

[72] أما ميزانية الدولة العامة فقد بلغت (خمسة وعشرون مليون دينار). للمزيد من المعلومات ينظر:– الحكومة العراقية، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة، حسابات الدولة العراقية للسنة 1949 المالية، مطبعة الحكومة، بغداد، 1952، ص ص 6،109.

[73] أما ميزانية الدولة العامة فقد بلغت (أربعة وعشرون مليوناً وخمسة وتسعون الفاً وثلاثمائة دينار) للمزيد من المعلومات ينظر:– الحكومة العراقية، ديوان مراقب الحسابات العام، تقرير مراقب الحسابات العام عن حسابات الحكومة لسنة 1950 المالية، مطبعة الحكومة، بغداد، 1952، ص ص 7، 48.

[74] الحكومة العراقية، وزارة المعارف، التقرير السنوي عن سير المعارف لسنة 1950–1951، مطبعة دار الحديث، 1952، ص 14.

[75] بلغت ميزانية الدولة العامة (تسعة وعشرون مليون وتسعة وتسعون الفاً وثمانمائة واثنان وعشرون ديناراً). للمزيد من المعلومات ينظر: الحكومة العراقية، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة، حسابات الدولة العراقية لسنة 1951 المالية، مطبعة الحكومة، بغداد، د. ت، ص ص 7،113.

[76] أما ميزانية الدولة العامة فبلغت (خمس وثلاثين مليون وتسعمائة وأربعة عشر الفاً ومائة وواحد واربعون ديناراً). للمزيد من المعلومات ينظر:– الحكومة العراقية، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة ، حسابات الدولة العراقية لسنة 1952 المالية ، مطبعة الحكومة، بغداد، 1955، ص ص 8،111.

[77] أما ميزانية الدولة العامة فقد بلغت (ثمانية واربعون مليون والف ومائتين وخمسة ديناراً). للمزيد من المعلومات ينظر:– الحكومة العراقية، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة، حسابات الدولة العراقية لسنة 1953 المالية، مطبعة الحكومة، بغداد، د. ت، ص ص 9،23؛ ضياء علي عبد الحسين، التعليم في لواء العمارة 1958–1968 دراسة تاريخية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة واسط، 2016، ص 71.

[78] الحكومة العراقية، وزارة المعارف، التقرير السنوي عن سير المعارف لسنة 1953–1954، مطبعة الرابطة، بغداد، 1955، ص 147.

[79] أما ميزانية الدولة العامة فبلغت (سبعة وخمسون مليون وستمائة وتسعة الف وثلاثمائة وسبعون ديناراً). للمزيد من المعلومات ينظر:– الحكومة العراقية، وزارة المالية، مديرية المحاسبات العامة ، حسابات الدولة العراقية لسنة 1954 المالية، مطبعة الحكومة، بغداد، 1957، ص ص 6، 112.

[80] أما ميزانية الدولة العامة فبلغت (واحد وخمسون مليون وخمسمائة وستة واربعون الفاً وعشرة ديناراً). للمزيد من المعلومات ينظر:– الحكومة العراقية، وزارة المالية، مديرية المحاسبات العامة، حسابات الدولة العراقية لسنة 1955 المالية، مطبعة الحكومة، بغداد، 1960، ص ص 6،115.

[81] أما ميزانية الدولة العامة بلغت (ستة وستون مليون واثنان وثلاثون الفاً واربعمائة وخمس وخمسون ديناراً). للمزيد من المعلومات ينظر:– الحكومة العراقية، وزارة المالية، مديرية المحاسبات العامة، حسابات الدولة العراقية لسنة 1956 المالية، مطبعة الحكومة، بغداد، 1961، ص ص 7،118.

[82] أما ميزانية الدولة العامة بلغت (سبعون مليون وستمائة وثلاثة وتسعون لفاً واربعمائة وثلاثون ديناراً). للمزيد من المعلومات ينظر:– فلاح حسن كزار، المصدر السابق، ص 198.

[83] الحكومة العراقية، وزارة المالية، مديرية المحاسبات العامة، حسابات الدولة العراقية لسنة 1957 المالية، مطبعة الحكومة، بغداد، 1962، ص ص 17،138.

[84] أما ميزانية الدولة العامة بلغت (سبعة وسبعون مليون وثلاثمائة وثمانية وخمسون الفاً وأربعمائة وثلاثة وثلاثون ديناراً). للمزيد من المعلومات ينظر:– الحكومة العراقية، مجموعة الأنظمة والقوانين لسنة 1958، القسم الأول من 1 كانون الثاني إلى 13 تموز 1958، مطبعة الحكومة، بغداد، 1959، ص 189؛ التقارير السنوية لديوان مراقب الحسابات العام (الملغى) للأعوام 1957–1958–1959، تقرير سنة 1958، د. م، د. ت، ص1.

[85] الجمهورية العراقية، أصدرته اللجنة العليا لاحتفالات 14 تموز، ثورة 14 تموز في عامها الثاني، طبع شركة التجارة والطباعة، بغداد، 1960، ص 357.

قائمة المصادر:

الوثائق الحكومية غير المنشورة:

1- د .ك .و، الوحدة الوثائقية، ملفات ميزانية وزارة المعارف، رقم الملف 32050/218، تخمينات ميزانية 1925-1926.
2- ----، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 311/390، لائحة قانون العملة العراقية لسنة 1930.
3- ----، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 311/1870، البعثات العلمية 1932-1937.
4- ----، ملفات المالية/ مراقب الحسابات، رقم الملف 3215/748، تدقيق معاملات البعثات العلمية 1937-1940.
5- ----، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 311/460، قرارات مجلس الوزراء 1936.
6- ----، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 311/469، قرارات مجلس الوزراء 1937-1937.

الوثائق الحكومية المنشورة:

أ: تقارير سير المعارف:

1- الحكومة العراقية، وزارة المعارف، التقرير السنوي لسير المعارف 1925-1926، مطبعة دار السلام، بغداد، (د.ت).
2- -----، وزارة المعارف، التقرير السنوي عن سير المعارف لسنة 1929-1930، مطبعة الحكومة، بغداد، 1931.
3- ----، وزارة المعارف، التقرير السنوي عن سير المعارف للسنوات الثلاثة 1930-1931، 1931-1932، 1932-1933، مطبعة الحكومة، بغداد، 1934.
4- ----، وزارة المعارف، التقرير السنوي عن سير المعارف 1939-1940، مطبعة الحكومة، بغداد، د.ت.
5- ----، وزارة المعارف، التقرير السنوي عن سير المعارف لسنة 1950-1951، مطبعة دار الحديث، 1952.
6- ----، وزارة المعارف، التقرير السنوي عن سير المعارف لسنة 1953-1954، مطبعة الرابطة، بغداد، 1955.

ب: مجموعة الأنظمة والقوانين:

1- الحكومة العراقية، مجموعة البيانات والقوانين لسنة 1925، المكتبة العصرية، بغداد، 1926.
2- ----، وزارة العدلية ،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة 1931، مطبعة دنكور الحديثة، بغداد، 1932.
3- ----، وزارة العدلية، مجموعة الأنظمة والقوانين للسنة 1935، مطبعة الحكومة، بغداد، 1936.
4- ----، مجموعة الأنظمة والقوانين لسنة 1958، القسم الأول من 1 كانون الثاني إلى 13 تموز 1958، مطبعة الحكومة، بغداد، 1959.

ج:مجموعة وزارة المالية:

1- الحكومة العراقية، وزارة المالية، دائرة المحاسبات العمومية، حسابات الحكومة العراقية لسنة 1924-1925 المالية، دار الطباعة الحديثة، (د. ت).
2- -----، وزارة المالية، دائرة المحاسبات العمومية، حسابات الحكومة العراقية، لسنة 1925 المالية، طبع في مطبعة الحكومة، بغداد، 1927.
3- -----، وزارة المالية، دائرة المحاسبات العمومية، حسابات الحكومة العراقية للسنة 1926 المالية، مطبعة الحكومة، بغداد، د. ت.
4- -----، وزارة المالية، ديوان مراقب الحسابات العام، تقرير مراقب الحسابات عن تدقيق حسابات الحكومة العراقية لسنة 1926-1927، مطبعة الحكومة، بغداد، 1927.
5- -----، وزارة المالية، دائرة المحاسبات العمومية، حسابات الحكومة العراقية للسنة 1927 المالية، مطبعة دار السلام، بغداد، 1927.
6- -----، وزارة المالية، دائرة المحاسبات العمومية، حسابات الحكومة العراقية للسنة 1928 المالية، مطبعة دنكور الحديثة، بغداد، د. ت.

7- -----، وزارة المالية، ديوان مراقب الحسابات العام، تقرير مراقب الحسابات العام عن تدقيق حسابات الحكومة العراقية لسنة 1928-1929، مطبعة الحكومة، بغداد، 1932.
8- -----، وزارة المالية، دائرة المحاسبات العمومية، حسابات الحكومة العراقية للسنة 1929 المالية، مطبعة دنكور الحديثة، بغداد، د.ت.
9- -----، وزارة المالية، دائرة المحاسبات العمومية، حسابات الحكومة العراقية للسنة 1930 المالية، طبع في مطبعة الحكومة، بغداد، 1932.
10- -----، وزارة المالية، دائرة المحاسبات العمومية، حسابات الحكومة العراقية للسنة 1931 المالية، طبع في مطبعة الحكومة، بغداد، 1932.
11- -----، وزارة المالية، ديوان مراقب الحسابات العامة، تقرير مراقب الحسابات العام عن تدقيق حسابات الحكومة العراقية للسنة 1935 المالية، مطبعة الحكومة، بغداد، 1938.
12- -----، وزارة المالية، مديرية المحاسبات العامة للسنة 1935 المالية، حسابات الدولة النهائية في 8- تشرين الثاني 1936، مطبعة الحكومة، بغداد، 1938.
13- -----، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة، حسابات الدولة العراقية للسنة 1936 المالية، مطبعة الحكومة، بغداد، 1938.
14- -----، وزارة المالية، التقرير السنوي لحسابات الدولة العراقية لسنة 1937 المالية لمديرية الحسابات العامة شعبة التوجيه، مطبعة الحكومة، بغداد، 1939.
15- -----، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة، حسابات الدولة العراقية للسنة 1938 المالية، مطبعه الحكومة، بغداد، 1940.
16- -----، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة، حسابات الدولة العراقية للسنة 1939 المالية، مطبعه الحكومة، بغداد، 1940.
17- -----، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة، حسابات الدولة العراقية للسنة 1941 المالية، مطبعة الحكومة، بغداد، 1944.
18- -----، وزارة المالية، مديرية الحسابات العامة، حسابات الدولة العراقية لسنة 1942 المالية، مطبعه الحكومة، بغداد، 1943.
19- -----، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الدولة العراقية للسنة 1943 المالية، مطبعة الحكومة، بغداد، 1945.
20- -----، وزارة المالية، مديرية المحاسبات العامة، حسابات الدولة العراقية لسنة 1944 المالية، مطبعة الحكومة، بغداد، 1946.
21- -----، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة، حسابات الحكومة العراقية للسنة 1945 المالية، مطبعة الحكومة، بغداد، د.ت.
22- -----، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة، حسابات الدولة العراقية لسنة 1946 المالية، مطبعة الحكومة، بغداد، 1949.
23- -----، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة، حسابات الدولة العراقية لسنة 1947 المالية، مطبعة الحكومة، بغداد، 1950.

24- -----، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة، حسابات الدولة العراقية للسنة 1948 المالية، مطبعة الحكومة، بغداد، 1951.
25- -----، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة، حسابات الدولة العراقية للسنة 1949 المالية، مطبعة الحكومة، بغداد، 1952.
26- -----، وزارة المالية، ديوان مراقب الحسابات العام، تقرير مراقب الحسابات العام عن حسابات الحكومة لسنة 1950 المالية، مطبعة الحكومة، بغداد، 1952.
27- -----، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة، حسابات الدولة العراقية لسنة 1951 المالية، مطبعة الحكومة، بغداد، د. ت.
28- -----، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة، حسابات الدولة العراقية لسنة 1952 المالية، مطبعة الحكومة، بغداد، 1955.
29- -----، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة، حسابات الدولة العراقية لسنة 1953 المالية، مطبعة الحكومة، بغداد، د. ت.
30- -----، وزارة المالية، مديرية المحاسبات العامة، حسابات الدولة العراقية لسنة 1954 المالية، مطبعة الحكومة، بغداد، 1957.
31- -----، وزارة المالية، مديرية المحاسبات العامة، حسابات الدولة العراقية لسنة 1955 المالية، مطبعة الحكومة، بغداد، 1960.
32- -----، وزارة المالية، مديرية المحاسبات العامة، حسابات الدولة العراقية لسنة 1956 المالية، مطبعة الحكومة، بغداد، 1961.
33- -----، وزارة المالية، مديرية المحاسبات العامة، حسابات الدولة العراقية لسنة 1957 المالية، مطبعة الحكومة، بغداد، 1962.
34- -----، التقارير السنوية لديوان مراقب الحسابات العام (الملغى) للأعوام 1957-1958-1959، تقرير سنة 1958، د. م، د. ت.

د: مجموعة محاضر مجلس النواب:

1- الحكومة العراقية، م. م. ن، الدورة الانتخابية الثالثة، اجتماع 1931، لجنة الأمور المالية، 16 أذار 1932، مطبعة الحكومة، بغداد، 1934.
2- -----، م . م . ن، الدورة الانتخابية الرابعة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1933، 5 نيسان عام 1934، مطبعة الحكومة، بغداد، 1934.
3- ----، م. م. ن، تقرير لجنة الشؤون المالية عن لائحة قانون الميزانية العامة لسنة 1945 المالية، الدورة الانتخابية العاشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1944، مطبعة الحكومة، بغداد، 1945.
4- ----، م. م. ن، تقرير لجنة الأمور المالية عن الميزانية العامة لسنة 1935، الدورة الانتخابية السادسة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1935، مطبعة الحكومة، بغداد، 15 / 12 / 1935.

الكتب الوثائقية:

1- الجمهورية العراقية، أصدرته اللجنة العليا لاحتفالات 14 تموز، ثورة 14 تموز في عامها الثاني، طبع شركة التجارة والطباعة، بغداد، 1960.

ثالثاً: الكتب العربية والمعربة:

1- بشار فتحي جاسم العكيدي، صراع النفوذ البريطاني – الأمريكي في العراق(1939–1958) دراسة تاريخية، المنهل، (د. م)، 2011.

2- عبد الرزاق الهلالي، تاريخ التعليم في العراق في عهد الانتداب البريطاني 1921–1932، الرافدين، بيروت، 2017.

3- عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي، ج 3، ط 7، دار الرافدين، بيروت، 2008.

4- -----، تاريخ الوزارات العراقية، ج 4، ط 2، مطبعة العرفان، صيدا، 1953.

5- فيليب ويلارد آيرلاند، العراق دراسة في تطوره السياسي، ترجمة: جعفر خياط، ط 2، دار ميزوبوتاميا للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، 2013.

6- منار عبد المجيد عبد الكريم، الجامعة الامريكية في بيروت واثر خريجيها العراقيين على الفكر السياسي في العراق الملكي، مؤسسة ثائر العصامي، بغداد، 2014.

رابعاً: الرسائل والاطاريح:

1- احمد حردان حسن السوداني، الميزانية العامة للدولة العراقية في العهد الملكي 1939–1958، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية ابن رشد للعلوم الإنسانية، جامعة بغداد، 2020.

2- فلاح حسن كزار، وزارة المعارف العراقية 1920–1958 (دراسة تاريخية)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية– ابن رشد– للعلم الإنسانية، جامعة بغداد، 2016.

3- ماجدة كريم حسن، وزارة الداخلية (المرحلة التأسيسية) دراسة في هيكلها التنظيمي والإداري ومسؤولياتها التخصصية 1931–1934، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة القادسية، 2001.

4- سعد كاظم حسن، تاريخ النقود العراقية 1921–1958 (دراسة تاريخية)، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية ابن رشد للعلوم الانسانية، جامعة بغداد، 1998.

5- ميس احمد مهدي البناء، الأوقاف العامة في مدينة كربلاء 1921–1958 (دراسة تاريخية)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة كربلاء، 2023.

6- أدورد عبد العظيم عنبر الحميري، وزارة الاقتصاد العراقية (1939–1958) "دراسة تاريخية"، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة القادسية، 2017.

7- افراح شبل عبد الحسن، تطور الحركة النسوية في العراق 1958–1963، رسالة ماجستير (غير منشورة)، مجلس المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، 2006.

8- مشتاق كاظم محمد الخفاجي، العراق في سنوات الازمة الاقتصادية العالمية (1929–1933)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الكوفة، 2001.

9- زينه مسلم درويش، وزارة المواصلات والاشغال (1920–1939) دراسة تاريخية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية ابن رشد للعلوم الانسانية، جامعة بغداد، 2012.

10- ضياء علي عبد الحسين، التعليم في لواء العمارة 1958–1968 دراسة تاريخية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة واسط، 2016.

11- علي حسين مشعب الغانمي، الحركة الثقافية في لواء البصرة 1939–1958، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة البصرة، 2020.

12- حسين علي فليح، وزارة الزراعة في العراق 1952–1963 دراسة تاريخية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية ابن رشد للعلوم الانسانية، جامعة بغداد، 2015.

13- ازهار محمد جادم، عبد الكريم الازري ودوره السياسي والإداري في العراق 1946-1958، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 2023.

14- شريف خشن شامخ عبد النبي، عبد الكريم الازري حياته ودورة الإداري والسياسي في العراق حتى عام 1946، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2011.

خامساً: البحوث المنشورة في المجلات العراقية:

1- عاصم حاكم عباس الجبوري وفلاح مجيد حسون العارضي، موازنة وزارة المعارف في العهد الجمهوري دراسة في اثارها التنموية 1958-1968، مركز بابل للدراسات الإنسانية، (مجلة)، بابل، مج 4، ع3، 2014.

سادساً: الدوريات (الجرائد، والمجلات):

ت	الاسم	الصفة	العدد	السنة
1	نداء الشعب	جريدة	402	1927
2	النهضة	جريدة	138	1928
3	السياسة	جريدة	367	1931
4	لغة العرب	مجلة	8	
5	البلاد	جريدة	9087	1938
6	الاستقلال	جريدة	3406	1939
7	المعلم الجديد	مجلة	5-4	1946
8	المعلم الجديد	مجلة	2	1948